

**غزة .. محرقة حقوق الإنسان
في مطلع العام الجديد**

**مجلس الأمة يحيي موقف الجزائر
الثابت وهبة التضامن الشعبي**

38

تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
-الجزائر-

العدد الثامن والثلاثون - نوفمبر-ديسمبر 2008

مجلس الأمة

مخطاطة حول الحكومة
التشريف براتب رئيس الجمهورية
السيد عبد العزيز بوتفليقة

**مع الثقة في المستقبل ..
الحميصة مقنعة**



أعضاء من المجلس يشاركون في
مواعيد برلمانية اقليمية ودولية
النشاط

البعد البرلماني
للسراكة الاستراتيجية

الجزائر/كوريا



أمل السلام .. تحت غبار دمار العدوان الإسرائيلي

في هذا العدد

4 غزة .. محرقة حقوق الإنسان
في مطلع العام الجديد



وقفة بمجلس الأمة : همجية .. وعدوان

6 لا تبرير .. ولا تبرئة

8 لتسقط أسوار السجن .. والحصار
وليسمع الضمير الإنساني صرخة الظلم

رئيس الجمهورية السيد

عبد العزيز بوتفليقة يوقع:

قانون المالية لسنة 2009



16 مخطط عمل الحكومة لتنفيذ
برنامج رئيس الجمهورية
السيد عبد العزيز بوتفليقة

جلسات

17 علامات في ..
... دورة الخريف 2008

18 رئيس المجلس : لنا في صفا : .. اذهب أنت وربك فقاتلا .."
إجماع على تهمين الحصيلة
ودعوة إلى استكمال المسيرة

20 المجموعات البرلمانية تنقل انشغالات محلية
.. وتبدي رأيها في قضايا وطنية

28 تسجيل الإنجازات وتقديم الأرقام لا ينفي
النقائص .. وربما التقصير

30 الوزير الأول : استعادة الثقة في النفس .. وزرع الأمل

32 قراءة
مخطط عمل الحكومة يعرض في ظرف وطني ودولي متميز

35 تعاون

42 إستقبالات

44 النشاط الخارجي

46 ندوات

49 المدار البرلماني

03 مجلس الأمة



دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي
السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب

مستشارا التحرير

عمار بخوش ،

نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير

أمال غيبوب

كريمة بنود

شهرزاد لورقيوي

بكار بنت طاعة الله

الصور : المصلحة التقنية

لمجلس الأمة

سيد أحمد زايا ، عميروش قط

الخراج :

عبد الرحمن بوشايب

شارك في هذا العدد

رشيد لواري

الطاهر حليس

Photogravure : Tramaset

الطباعة : المؤسسة الوطنية للنشر

والإشهار - (ANEP) رويبة

رت.م.د : 1112- 2641

الايداع القانوني رقم : 98- 1223

العنوان : 07 شارع زيغود يوسف

الهاتف : 021 74 60 59

الفاكس : 021 74 60 83

البريد الالكتروني :

revue@majliselouma.dz

مسيرات التضامن في الجزائر



فلسطين قضيتنا ..

غزة .. محرقة حقوق الإنسان في مطلع العام الجديد

... تضامنا مع غزة



فكيف ستواجه اسرائيل ارتدادات المظاهرات التي تزرعها اليوم في فلسطين المحتلة .. والجغرافيا تحتم "جنباً إلى جنب" أبدياً.

ليست جديدة اعتداءات اسرائيل على الشعب الفلسطيني .. ولكن الاعتداءات الأخيرة على غزة ببشاعتها وأساليب ممارستها تحيل على الاحباط والدهشة إزاء حالة غريبة وشاذة ، تكرر وضعاً قائماً يلخي منطق العلاقات التي تحكم العالم .. ولا يعترف إلا بما تمليه العنصرية والشوفينية الصهيونية .. وهو وضع قائم مسكوت عنه بالتواطؤ من قبل القوى العظمى في العالم .. وضع قائم .. تعنتل بمقتضاه اسرائيل الوزراء والبرلمانيين .. وتقصف بالقنابل البيوت والمنشآت .. ولا يهم بعد ذلك .. ما دام اليقين لدى اسرائيل هو "تفهم" مضمون من المظلة المعلومة .. وهذا يكفي.

- إن اسرائيل لا ترجع إلا لنفسها لاستصدار الإذن بشن حرب على غزة .. وتواصلها هادئة الروح .. واثقة النفس ..

ولكن ما الذي يغيب من حساباتها ؟

يغيب عنها أن زرع الرعب والموت والدمار اليوم في غزة وفلسطين ومنذ نصف قرن تكون له محصلة واحدة في المستقبل القريب أو البعيد .. هي محصلة المظالم الصارخة والاعتداءات الفظيعة عندما تندفن وتغور في أعماق النفوس ، لكنها لا تموت .. فلنراجع التاريخ ..

ثم أليس قدر الجيل الشاهد على نار غزة .. والمكتوي بنارها، المتجرع للموت والخراب والدمار أن يعيش على أرضه .. واسرائيل ، أليست تعيش على عقيدة أرض الميعاد !! والعالم بدوله الكبرى المؤثرة في سيرورة الأحداث ألا تريد للفلسطينيين "جنباً إلى جنب" !!

بالقصف ؟ ماهي مرجعيتهم التي "تشرعن" لهم ، شن حرب معلنة ومكشوفة؟! تنقلها للعالم حية على المباشر كاميرات التلفزيونات فيشاهدها في آخر المساء عزابو حقوق الانسان في العالم عندما يعودون إلى بيوتهم ليلاعبوا أطفالهم، ويمنعوهم من مشاهدة بعض المشاهد رافة برهافة مشاعر البراءة!! وذلك حق .. حق الأطفال .. فأين أطفال غزة الذين (احتضلوا) بالعام الجديد تحت النار من هذا الحق !!

- إن اسرائيل لم تردعها الأخلاق الانسانية، والأعراف والمواثيق الدولية ..

- إن اسرائيل لا تأبه بتداءات منظمات الدفاع عن حقوق الانسان، ولا تكلف نفسها حتى مجرد (تسجيل) بيانات، التنديد والاستنكار التي تصدر عن الحكومات .. والأحزاب، وتنظيمات المجتمع المدني في سجلات المحفوظات ..

استقبل العالم الإسلامي السنة الهجرية 1430 ..

و"غزة تحت النار"، ومن المفارقات أن عالم اليوم يدخل لتوه القرن الواحد والعشرين محملاً بأمال وتطلعات، يفتديها توسع رقعة المنابر التي تتخذ من الدعوة إلى السلم .. وحقوق الانسان أساس بل علة وجودها : منظمات وهيئات دولية واقليمية، حكومية وغير حكومية، تتعدد أعرافها وجنسياتها وتتوحد في إجماعها على قدسية الحق في الحياة .. وشرعية الكفاح من أجل التحرر.

وبالتأكيد - و "غزة تحت النار" - فإن خلافاً ما حصل ويحصل في هذا العالم .. إلا فلماذا تتخبط الضحية وهي تفترس؟! ويتبختر الجلاد نشواناً، ماضياً في خيالاته على أشلاء جثث الأطفال والنساء والشيوخ إلى حيث أراد حكام إسرائيل ولا شيء يوقف جبروت هذا المارد المتعجرف !!

لماذا لا يبالي هؤلاء - حكام اسرائيل - وهم يأذنون للطائرات

... تضامنا مع غزة

وقفه بمجلس الأمة : همجية .. وعدوان لاتبرير... ولا تبرئة

نظم مجلس الأمة يوم الثلاثاء 06 جانفي 2009 وقفة تضامنية حضرها رئيس المجلس وأعضاء منه والإطارات والموظفون. وبالمناسبة ألقى رؤساء المجموعات البرلمانية كلمات عبّروا فيها عن التنديد بالجريمة البشعة التي تواصل إسرائيل ارتكابها ضد أشقائنا سكان غزة ... وأعربوا عن وقوفهم إلى جانب الصمود الفلسطيني البطولي ضد آلة الموت والدمار الهمجي ... كما حيّوا موقف الجزائر الرسمي الثابت والهيئة الشعبية التضامنية.

... تضامنا مع غزة

لتسقط أسوار السجن .. والحصار
وليسمع الضمير الإنساني صرخة الظلم



مجلس الأمة الذي بادر بتنظيم حملة تبرع بالدم
في اختتام وقفة التضامن أصدر البيان التالي :



عضو مجلس الأمة السيد محمد الصالح حرز الله يتلو بيان مجلس الأمة

- وندعو المجتمع الدولي - وبخاصة القوى الفاعلة- إلى توفير كل السبل واستخدام كل الوسائل قصد إيقاف هذا العدوان الغاشم وفك الحصار على الشعب الفلسطيني في غزة، وفتح كل المعابر وتقديم الإمدادات والمساعدات اللازمة لمواجهة الوضعية الكارثية التي يعيشها.

- كما ندعو كافة برلمانيي العالم وكل البرلمانات ومجموع المنظمات الدولية والإقليمية، خاصة تلك التي تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان، إلى التنديد وإدانة العدوان الإسرائيلي على إخواننا في فلسطين للتحرك لرفع الطوق الناري المضروب على غزة.

- وإننا على يقين بأن جميع القوى الفلسطينية ستجد الطريق السليم لتوحيد الصفوف وتقوية الجبهة الوطنية الداخلية من أجل مواجهة مناورات وعنف المحتل ووضع حد لهمجته وخطورته.

- وختاما، نناشد - نحن أعضاء مجلس الأمة - جميع الضمائر الحية بضرورة تظافر جهود الجميع لإيجاد حل عادل ومستديم للقضية الفلسطينية الذي يمر حتما بتجسيد كل حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وعلى رأسها إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها "القدس الشريف".

عاش الشعب الفلسطيني،
والمجد والخلود لشهداءنا الأبرار.

- وبهذه المناسبة، نؤكد عاليا على تضامنا مع أخواتنا وإخواننا في القطاع الذين يعانون ويلات الحرمان المصني والقصف الهجمي الشنيع الذي يطال الأطفال والنساء والشيوخ والعزل، فضلا عن المساجد والمستشفيات والمدارس.

... ونترحم على كل الأرواح الطاهرة والأبية التي سقطت تحت رصاص وقنابل العدو الصهيوني ... ونقدم كل تعازينا إلى ذويهم راجين من العلي القدير أن يدخلهم فسيح جنانه، متمنين في ذات الوقت الشفاء العاجل لكل الجرحى والمصابين.

- كما أننا نرفض كل التبريرات المقدمة التي تسعى إلى تبرئة الجرائم المقترفة الموصوفة والتي يدعي أصحابها بأنها عمل مشروع ودفاع عن النفس، ونرفض كل المحاولات الرامية التي تضع القاتل والمقتول في نفس الكفة.

- ونؤكد على حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن ممتلكاته ومواطنيه وأراضيه وحقه في العيش في كنف السلام والحرية.

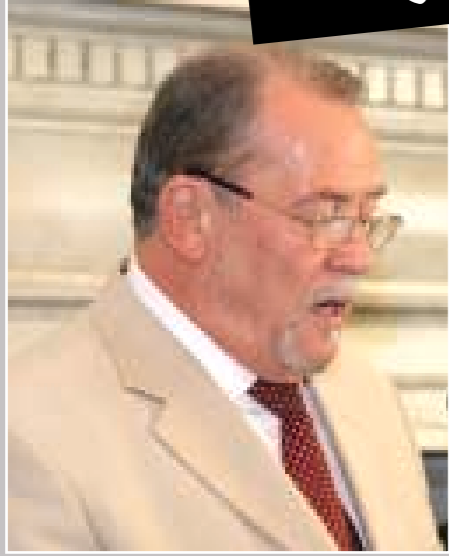
- ونعلن مرة أخرى وبقوة بأن الحق في تقرير المصير هو حق مقدس معترف به دوليا.

يتعرض الشعب الفلسطيني الشقيق من جديد في غزة إلى أبشع عدوان وحشي من طرف قوات الجيش الإسرائيلي الصهيوني عن طريق الجو والبحر والبر، تكملة للحصار الطويل، وتتويجا لسياسة محاولة ترقيق الشعب الفلسطيني وإخضاعه لسياسة الاستيطان والاحتلال التي ينتهجها الكيان الصهيوني منذ نشأته.

إن هذا العدوان الهجمي الذي ما فتئ يخرق كل الشرائع الأممية وكل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، يتم تحت مرأى ومسمع المجتمع الدولي الذي لم يبادر لحد الآن في اتخاذ التدابير العملية الضرورية لإيقاف هذا العدوان الغاشم.

وهذا يعني بوضوح أن الكيان الصهيوني لا زال يستفيد من حالة اللاعقاب وعدم الإدانة نظرا للمساندة غير المشروطة التي توفرها له بعض الدول العظمى الغربية، الشيء الذي يزيد كل يوم غطرسة وتعجرفا لا مثيل لهما، مما جعله لا يابه بكل التنديدات والدعوات المنبعثة من كل القوى الداعية إلى السلم والسلام لإيقاف عدوانه الأثم والفادر.

- وفي وقفة مساندة، نحن أعضاء مجلس الأمة، ندين بكل قوة وشدة، العدوان الغاشم الذي تشنه القوات الصهيونية على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، كما ندين الحصار اللاإنساني المفروض على إخواننا والذي جعل من القطاع سجنا موصودا.



جرائم إبادة.. ولا عقاب!

كلمة المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي قرأها السيد عمار مهدي :

ضد غزة وإنهاء الإحصار الإجائر عليها أرضا وجوا وبحرا.

- يدعو الأسرة الدولية التحرك العاجل والإسراع لتثبيت الاستقرار الإقليمي وامتصاص الغضب اللاهب لمشاعر وأحاسيس وآلام أبناء الوطن العربي.

- المطالبة بتجريم إسرائيل على عدوانها وفرض عقوبات دولية إذا لم توقف فوراً كل التحركات العسكرية والكف عن جرائم الإبادة المتكررة.

- العمل على فك الإحصار الظالم المفروض على قطاع غزة وفتح المعبر أيا كانت الموصلة إلى أرض فلسطين.

- العمل على إيصال الإمداد الدائم لسكان غزة بالمعونات الضرورية من دوائية وغذائية وأغطية في وقتها.

- دعوة الاتحاد البرلماني الدولي باتخاذ موقف عادل تجاه ما يجري في غزة من مخاطر إنسانية وانتهاكاً للسلام العالمي والتعاون الدولي، واهداف لمواثيق القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

- إن التعاطف الشعبي العالمي مع ما يجري في غزة يعتبر وجهة نظر إنسانية وتاريخية كاشفة لعدوان إسرائيل غاشم وإدانة واضحة تعرضه للاتهام الجنائي وتعويض أهل غزة وإعادة بناء ما تهدم منها وإعمارها.

هذه القوة المحتلة الغاشمة مارست عمليات خنق متواصل تعرض فيه أهل القطاع للموت البطيء... ولم يكفها ذلك بل استرسلت في التقتيل والقصف والتدمير والإبادة لشعب فلسطين غير مستجيبة لنداءات الضمير الشعبي العالمي، ولا مبالية بالقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، ولا بالسلم العالمي والتعاون الدولي.

أين اتفاقيات جنيف الأربعة والبروتوكولات اللاحقة بها،

أين النائب العام للمحكمة الجنائية الدولية ألا ما يحدث "جريمة ضد الإنسانية" معلنة بالصورة أمام الكاميرات وعلى الشاشات البلورية،

أين الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد أن فشل مجلس الأمن في استتباب السلم والأمن الدوليين،

أين المنظمات غير الحكومية المتشدقة بحقوق الإنسان،

أين وأين وأين... يؤكد أعضاء الثلث الرئاسي من جديد أن العدوان الغاشم يشكل إبادة جماعية بوقائع قتل وتدمير وإبادة كلها جرائم ضد الإنسانية.

لذا يطالب البرلمانيون في الثلث الرئاسي: - الإسراع بوضع حد للعدوان الإسرائيلي

بكل افتخار يوجه أعضاء مجلس الأمة من الثلث الرئاسي وقفة تحية واعتزاز إلى أبناء فلسطين الأشاوس عن دفاعهم المستميت أمام عدو فاتك مدمر غادر، رحمة على أرواح شهداء الوطن مفخرة فلسطين والأمة العربية.

يدينون بكل قوة وشدة العدوان الغاشم الذي تشنه قوات الاحتلال الصهيونية على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة كسلسلة مكملة للإحصار الطويل والإغلاق منذ شهور، قطع فيها الماء والكهرباء والغذاء والأدوية والحرمان من جميع الاحتياجات الأساسية التي تكفل للإنسان معيشته وحياته وخنق متواصل، أمور عرضت غزة للموت البطيء كأنها تستفزهم ضد حكوماتهم وسياسات فرض الأمر الواقع.

هاهو الكيان الصهيوني الإسرائيلي من 2008-12-27 يكتف العدوان جوا وبحرا وبراً على الشعب الفلسطيني والذي جاء بعد شدة الإحصار الممدد منذ شهور قطعت فيه غزة كل وسائل الحياة الضرورية من ماء وغذاء ودواء وكأنها حلقات من مسلسل إجرامي إرهابي مبيت رصدت له أدوات تنفيذ الفعل الإجرامي ضد مدنيين أبرياء عزل، سفاحين مجرمين قبلية، عديمي الرأفة من النساء والأطفال والشيوخ والمدنيين الواقعين تحت إحتلالهم.

أوفياء لفلسطين.. وماضون في دعمها

كلمة مجموعة حزب جبهة التحرير الوطني قرأها الصيفة مسعود:

فلسطين وكنانها وتحرك قبورا شهداء فلسطين أين النخوة العربية.

إننا ندعو الإخوة الفلسطينيين في مختلف المقاومات الصامدة والحركات السياسية إلى توحيد الصف وجمع الكلمة ونبد الخلافات من أجل قضية كانت ومازالت شوكة في حلق الأمة العربية قاطبة.

إن اختلافهم في الرؤى السياسية يخدم أعداءكم ويزيد في قائمة شهدائكم.

متى يستفيق الضمير العربي لمواجهة من يريد تينيم أطفالنا

يكفي الجزائر فخرا واعتزاز إعلان قيام الدولة الفلسطينية على أراضيها هنا في بلد الثورة والثوار وفي كعبة الأحرار. والمظلومين بما في ذلك مختلف حركات التحرر في العالم.

يكفي الجزائر اعتزاز أن رئيسها الراحل قال على لسان أمته نحن مع فلسطين ظلمة أو مظلومة.

يكفي الجزائر موقفها المشرف في حرب 67 و73 عندما امتزجت دماء أبناؤها بأبناء فلسطين مخضبة تلك الأرض الطاهرة والمقدسة، أليست الجزائر في ذلك السياق أكيدة من ركائز الصمود

باسم شهداء ثورة التحرير ومجاهديها باسم الأحرار وكل الوطنيين عبر ربوع الوطن، نحي أبناءنا الصامدين في فلسطين والمذبوحين غدرا في مواجهة غطرسة إسرائيل.

لا نملك العبارات التي يمكن أن نعزي بها شهداء فلسطين وأبناءها الذين يجيدوننا بكل فخر واعتزاز الصمود والتضحية. في مقاومة أشرس استعمار استيطاني.

إننا ندعو الأمة العربية لمساندة أبناء فلسطين الجريحة.

إن نخاذل بعض الحكام العرب في عقد مؤتمر لتوحيد الرؤى، والاستجابة لشعوبهم تبقى وسمة عار في جبين الأمة العربية والإسلامية قاطبة.

إننا في الجزائر كنا ومازلنا وسنبقى أوفياء لقضية الأمة العربية والقلب النابض لها فلسطين أولى القبلتين وثاني الحرمين.

ولا نملك في هذا الظرف الصعب العسير إلا أن ننادي عن صلاح الدين الأيوبي للعودة مرة أخرى لتحرير فلسطين.

اليوم تبكي جرائم الإسرائيليين مآذن

عدوان غاشم . . والحقوق الإنسانية مستباحة !!

كلمة السيد محمد الحافظ بوزقاق، رئيس المجموعة البرلمانية لدراسة مجتمع السلم :



4 نشتمن مجهود الدولة في مزيد المساعدة وإيصال المعونات للقطاع، ونرجو أن تتواصل

5 نشكر الشعوب العربية والإسلامية وأحرار العالم لموقفهم المشرف من هذا العدوان الغاشم

6 ندعو إلى وقف هذه المحرقة فوراً وفتح المعابر بشكل دائم

7 كما ندعو إلى عدم تحميل المقاومة مسؤولية العدوان أو المساواة بين الضحية والجلاذ، كون المحتل مهما كانت الظروف هو المعتدي والظالم

8 نحي صمود الشعب الفلسطيني وصمود المقاومة في غزة، ونعتبر صمودهم لفترة إحدى عشر يوماً هو نصر بحد ذاته ونقول لهم ما قال الله تعالى للمجاهدين س الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء".

إلى كل شهداء غزة خاصة وفلسطين عامة بأسمى آيات التهنية والتبريكات على هذا المقام الرفيع الذي تبوءوه، وتدعو للجرحى والمصابين بعاجل الشفاء وجزاء الأجر في الدنيا والآخرة.

2 نؤكد على دعمنا الدائم واللامشروط للمقاومة في فلسطين والقضية الفلسطينية برمتها، وكان هذا ذيداننا منذ تأسيس الحركة على يد الشيخ الراحل محضو نحناح ولا يزال مستمرا بإذن الله.

3 نشيد بتطابق الموقفين الرسمي والشعبي في الجزائر

قال تعالى: "أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير، الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله، ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز"

في الوقت الذي كانت تحتفل فيه جماهير الأمتين الإسلامية والمسيحية بعيدي غزة محرم وأعياد الميلاد، سوغ الكيان الصهيوني لنفسه خطف الابتسامة والطمأنينة والأمان من شفاه ونفوس الأطفال والشيوخ والنساء وكل المؤمنين عن أتباع الديانتين في غزة الحبيبة، فقتل ودمر ونكل وأزهقوا الأرواح بكل وحشية ولا يزال يواصل عدائه الأثم دون مراعاة الأعراف الدولية أو حقوق الإنسانية.

وفي هذه الوقفة التضامنية لبرلمان الجزائر في مجلس الأمة

1 نتقدم نحن أعضاء المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم بالمجلس

ونتساءل:

أين مجلس الأمن؟

أين الأمم المتحدة؟

أين منظمات حقوق الإنسان؟

وإننا نحن البرلمانيين:

ندعو كافة برلمانات العالم إلى التنديد وإدانة المجازر الوحشية التي يرتكبها الكيان الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة

إننا نطالبها بالعمل على وقف هذه المحرقة الصهيونية

فيأيها العالم لا تشارك في هذه المحرقة بصمتك

بهذه المناسبة يحى الموقف الجزائري الثابت المعبر عنه منذ بداية العدوان تحيا فلسطين تحيا الشعب الفلسطيني

رحم الله الشهداء

شهداء غزة

أليس إرهاباً . . إزهاق أرواح الأطفال والنساء؟

كلمة ناصر بوداش رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي:



... تضامنا مع غزة



إن المقام ليس للخطب بل هي وقفة للتضامن والتعبير عن سخطنا وغضبنا عما يحدث في غزة من تقتيل وتشريد وتجويع وعليه سوف لن أطيل الحديث..

إن القضية الفلسطينية قضية عادلة قضية حق شعب

فعلى الشعب الفلسطيني بجميع حساسيته وبمختلف مشاربه أن يتحد ويتوحد أمام العدو الواحد لأن الهدف واحد والنصر حليفنا مهما طال الزمن. سنبقى واقفين معك يا فلسطين حتى النصر وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس ونقل تحيا فلسطين تحيا الشعب الفلسطيني.

وصدق أبو القاسم الشابي حين قال:

"إذا الشعب يوما أراد الحياة

فلا بد أن يستجيب القدر"

نعم فلا بد للقيد أن ينكسر

وسنكسر الآلة الصهيونية في غزة لا محالة



بمده مصادقة
غرفتي البرلمان
رئيس الجمهورية السيد
عبد العزيز بوتفليقة
يوقع:

قانون المالية لسنة 2009

وقع رئيس الجمهورية
السيد عبد العزيز
بوتفليقة قانون
المالية لسنة 2009
يوم الثلاثاء 30
ديسمبر 2008 .
للعلم فإن البرلمان
بغرفتيه كان قد
ناقش قانون المالية
وصادق عليه في
الفترة الممتدة
من 07 إلى 29 أكتوبر
2008 .

علامات في ..

... دورة الخريف 2008

أهم ما نسجله في النشاط البرلماني لدورة الخريف 2008 الموسكة على الاختتام .. المصادقة على قانون المالية 2009 وقد كانت هذه المناسبة فرصة مفضلة للسيدات والسادة أعضاء المجلس، أبدأوا من خلالها انشغالات منتخبهم على المستوى المحلي في الجزائر العميقة .. تحدثوا عن المنشآت القاعدية .. التغطية الصحية .. التعليم .. الطرقات .. التشغيل .. كما تطرقوا لقضايا وطنية هامة كالأجور والمنح .. والمديونية .. وسعر البترول (قانون المالية 2009 اعتمد 37 دولاراً للبرميل سعراً مرجعياً) .. وتعددت النقاط التي طرحها أعضاء المجلس .. وبصورة عامة يمكن استخلاص خلاصتين، الأولى، مفادها الحرص على الوفاء بالالتزام الملقى على عاتق الأعضاء المنتخبين وهو التعبير عن صوت المواطن المتضرر من النقص والعجز في الاستجابة لحاجياته الأساسية، والخلاصة الثانية مؤداها، الحرص على ضرورة أن لا تطفئ "المطلبية" على تقديرات التنمية الوطنية والتوازنات المالية في التكفل بالمشاريع التي يمكن أن تصنف "ثقيلة".

ولم تكن مناسبة عرض مخطط برنامج عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة مختلفة الأجواء عن مناسبة عرض قانون المالية مع بعض الخصوصيات المتمثلة في التشديد على الأجل المحددة لاتمام المشاريع المبرمجة خلال الفترة المتبقية أي قبل موعد الانتخابات الرئاسية في الربيع القادم. غير أن الحدث الأهم والذي استقطب الأنظار خلال دورة الخريف هذه هو تعديل الدستور (12 نوفمبر 2008) حيث كان هذا التاريخ مناسبة برلمانية متميزة ارتقت بامتياز إلى مستوى الحدث الوطني البارز نظراً لمضامين التعديل الدستوري المقترحة على غرفتي البرلمان ذات العلاقة بصون وحماية الرموز الوطنية .. وإيلاء العناية المستحقة للتاريخ الوطني وترقية كتابته .. وتوسيع مجال الممارسة السياسية للمرأة وتمثيلها في المجالس المنتخبة .. وتمكين الشعب من الاختيار بكل سيادة في الاستحقاق الرئاسي دون تقييد.

مخطط عمل الحكومة لتنفيذ
برنامج رئيس الجمهورية
السيد عبد العزيز بوتفليقة



تثمين الحصيلة ودعوة إلى استكمال المسيرة

رئيس المجلس : لسنا في صفٍ : ”.. اذهب أنت وربك فقاتلا..“ إجماع على

شرع أعضاء مجلس الأمة في مناقشة مخطط عمل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية في جلسات عامة.. كان عدد المسجلين 65 توزعت مداخلاتهم على جلسات انعقدت يوم الإثنين 22 ديسمبر 2008 واستمرت إلى غاية الساعة السادسة مساءً من نفس اليوم ويوم الثلاثاء في جلستين صباحاً ومساءً، وخصص يوم الأربعاء لرد السيد الوزير الأول.

وبديهي أن عرض التدخلات بكاملها لا تستوعبه مجلة مجلس الأمة، ولما كانت وقائع الجلسات منشورة بكاملها في الجريدة الرسمية للمداولات فإن المجلة تكتفي في هذا العدد بالإشارة إلى أن التدخلات انصبت على العموم حول المحاور التالية :

التربية والتعليم والبحث العلمي :

- دور ومكانة البحث العلمي في التنمية
- إدراج نظام ال.أم.دي وتعميمه على مختلف التخصصات
- مشكل حصر المدارس الكبرى في الجزائر العاصمة
- فتح تخصصات طبية في منطقة الجنوب الكبير
- النهوض بقطاع التربية

على مستوى مسار التنمية تم التنبيه إلى القضايا التالية :

- التفريق بين مفهومي السرعة والتسرع في إنجاز المشاريع المسجلة في أجالها.
- علاج البيروقراطية التي تعرقل التنمية
- التفكير في الاعتناء بإطارات ومستخدمي الإدارة وكذا العاملين بالمؤسسات والهيئات المعنية بتطبيق المخطط على أرض الواقع

قضايا الاقتصاد :

- التخلص من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات والتكفل العاجل بالقطاعات البديلة كالصناعة والفلاحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- النهوض بقطاع الفلاحة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير إلى الخارج
- وضع إستراتيجية فلاحية تعطي فيها الأولوية لإنتاج الحبوب وتربية المواشي وكذا تطوير غرف التبريد من أجل تخزين المحاصيل
- الحفاظ على الأراضي الفلاحية وحمايتها من زحف الإسمنت
- تشخيص المشاكل التي يتخبط فيها قطاع الفلاحة
- اقتراح مدة ثلاث سنوات على الأقل للفلاحين المستفيدين من قرض ”الرفيق“ لتسديد دينهم بدلا من سنة واحدة
- تشجيع الاستثمار الداخلي والأجنبي والتكفل بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والفلاحة والصيد البحري والسياحة
- استكمال المشاريع التنموية الكبرى
- مراجعة قانون الصفقات العمومية

القضايا الاجتماعية :

- التطرق إلى مجال الحركة الجموعية وذلك بإصدار مشروع قانون الجمعيات
- بناء مراكز متخصصة في التكفل بفئة الأطفال المسعفين المعوقين
- الإسراع بإنجاز البرامج السكنية والطرق والقضاء على السكنات الهشة والتزويد بالمياه الصالحة للشرب.

أرقام.. ودلالات

غاية 30 ديسمبر 2008، وجداول تبين مقاربة تطور التنمية البشرية من 1970 إلى 2008 وعلى سبيل المثال نورد هذه المؤشرات :

تضمن عرض مخطط الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ملاحق تبين بالأرقام والإحصائيات الإنجازات في مختلف القطاعات وتغطي الفترة الممتدة من 1 جانفي 1999 إلى

1 - السكن : إنجاز 1 443 756

2 - التربية الوطنية : إنجاز 544 ثانوية، 1 404 إكمالية، 31 210 قاعة تدريس

3 - التعليم العالي : إنجاز 558 378 مقعداً بيداغوجياً

4 - الصحة : إنجاز 25 مستشفى، 100 عيادة متعددة الاختصاصات، 180 مركزاً صحياً

5 - الشباب والرياضة : إنجاز 44 ملعباً متعدد الرياضات، 70 داراً للشباب .

ويتبدى رأيها فخرج فضايًا وطنية

المجموعات البرلمانية تنقل انشغالات محلية

المجموعة البرلمانية لجبهة التحرير الوطني،

قرأها نيابة عن رئيس المجموعة السيد عبد القادر كموون السيد صنوفة أحمد

التخلص من المديونية.. إزاحة لعباء ثقيل



سيدي الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة الأفاضل،

لدى استماعنا إلى السيد الوزير الأول تصفحنا لمخطط الحكومة لتطبيق ومواصلة تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة إلى غاية الانتخابات الرئاسية المقبلة وهذا في ظل توفير كل الشروط التنظيمية واحترام الديمقراطية التعددية وضمن شروط الشفافية لضمان الاختيار الحر لشعب سيد، ومن هنا لاحظنا بأنه مضبوط وفق استراتيجية محكمة وتخطيط عالي الهمة مستوفي لكل التوازنات الاقتصادية أخذا بعين الاعتبار كل التغيرات والتحولات التي يشهدها العالم حاليا والمتمثل في الأزمة الاقتصادية العالمية ويعتبر في نظرنا تحديا كبيرا يستوجب تضافر جهود الجميع ولا مناص من الوصول ما دامت القيادة الراشدة والسياسة الحكيمة لفخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.

إننا في حزب جبهة التحرير الوطني ومن خلال المستجدات العالمية المتمثلة في الأزمة المالية والتي لا محالة يكون لها وقع سلبي على الاقتصاد الجزائري كسائر دول العالم متمثلا في تراجع مداخيل الجزائر بسبب تدني أسعار النفط، نتيجة الفائض في السوق العالمي. وعليه وتربعا للظروف الصعبة التي تعيشها مختلف الأسواق المالية العالمية نرتئي إعادة النظر في تقديرات الحكومة التي أدرجت في مشروع قانون المالية

بداية أهنيئ السيد معالي الوزير الأول على الثقة التي جددت فيه من قبل فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة وكذا السادة أعضاء الحكومة. ولا يفوتني كذلك أن أثنى على المجهودات الجبارة التي قام بها معالي رئيس الحكومة الأسبق السيد الفاضل والمحترم عبد العزيز بلخادم بدفع عجلة التنمية التي تدخل في تطبيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

يأتي انعقاد دورتنا تزامنا مع عدة أحداث هامة وغالية على الشعب الجزائري ألا وهي: عيد الأضحى المبارك ونهنيئ بالمناسبة كافة الشعب الجزائري، وذكرى أول نوفمبر 1954 وذكرى 11 ديسمبر 1960. هذان الحدثان الأخيران سمحا للشعب الجزائري باسترجاع سيادته بفضل التضحيات التي دفعوها من أجل الوطن وهنا نقف وقفة إجلال وإكبار لنترحم على شهدائنا الأبرار ونتمنى دوام الصحة والعافية للمجاهدين الذين لازالوا على قيد الحياة. كما نحني أعضاء البرلمان على المصادقة على التعديل الجزئي للدستور المقترح من طرف فخامة رئيس الجمهورية. نظرا لتحليلهم بروح المسؤولية وتفهمهم للتحديات والرهانات المستقبلية. هذا التعديل الذي جاء ليكرس السيادة الشعبية ويؤكد على دور المرأة في تسيير شؤون الدولة وحماية رموز الثورة.



لتحديث تغطية النقل الجوي الداخلي والخارجي وهذا بتعزيز أسطول الخطوط الجوية الجزائرية.

صحيح أن قطاع الفلاحة عرف ظروف صعبة عند انطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية في السنوات الماضية إلا أنه رغم هذا سجل معدل نمو سنوي معتبر به وسجل اتساع في المساحات الفلاحية الصالحة بمئات الألاف الهكتارات وتوسع معتبر للمساحات الغابية وقرس الأشجار المثمرة وعملية تأهيل المستثمرات الفلاحية إضافة إلى توفير وتطوير تقنيات الري.

إن القطاع الفلاحي يعتبر من أولويات الأولويات لأنه يمثل المحور الرئيسي والعمود الفقري الذي تهيكل حوله القطاعات الاقتصادية الأخرى الانتاجية والخدمات، فالتنظيم والتحويل والدعم يستدعي المزيد في المساعدة من خلال الاعفاءات وإجراءات التخفيض الجبائي على الأسمدة والبذور ومواد الصحة النباتية ومنح قروض موسمية بدون فوائد وتحفيز لجلب المستثمرين في مجال التحويلات الفلاحية لضمان المنتوج واستقرار الأسعار، إن التشريع في الميدان العقاري الفلاحي يشكل إحدى ميادين لضمان الشروط المثلى للاستثمار على المدى البعيد. وهذا بتقنين العقار الفلاحي في أقرب وقت مع قانون المستثمرات وهذا لخلق الأجواء المحفزة والمطمئنة للعمال الفلاحين وضمان الاكتفاء الذاتي والتخلص من التبعية الغذائية وتخفيف فاتورة الاستيراد.

إن مجهودات الدولة المبذولة في قطاع الصحة العمومية لا تكاد تحصى بالنظر للإنجازات المختلفة عبر التراب الوطني في كل التخصصات مع دعم القطاع بالعامل البشري المؤهل من الأطباء واختصاصيين والتجهيزات الضرورية والمرافق الصحية إلا أننا نطلب بإعادة تأهيل وتعزيز المنشآت الصحية الجوارية إلى جانب تطوير الصحة الوقائية، ودعم الخدمات الاستعجالية الطبية والجراحية والمتخصصة، وتحسين خدمات الصحة العمومية وتشجيع الانتاج المحلي للأدوية، والإزامية الاستثمار محليا، لموزعين أجنب، تشديد المراقبة للأدوية المستوردة لاحترام معايير المنظمة العالمية للصحة حتى نضمن الدواء الصحيح (العلاج الصحيح).

إن القرار الشجاع الذي اتخذته فخامة رئيس الجمهورية بالدفع المسبق لديوننا الخارجية والتخلص من المديونية والتبعية جعلنا في مأمن من مخلفات هذه الأزمة وهذا بفضل السياسة الرشيدة المنتهجة. عشنا ما وقع في السنوات الماضية ودفع بالدولة آنذاك إلى الاستدانة مما جعل بلادنا في منعرج خطير وكذلك تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية التي انتهجها فخامة رئيس الجمهورية اعتمده الشعب السيد بكثافة والتي أخدمت نار الفتنة ووفرت الجو المناسب للإقلاع من جديد بمخططات تنموية شاملة وهادفة إلى الانتقال من سياسة الاكتفاء إلى الاستثمار والتطوير ويتجلى ذلك في العدد الهائل من المشاريع التنموية التي تشهدها البلاد في شتى المجالات.

مثلا قطاع النقل يكتسي أهمية بالغة وما سخر له من إمكانيات وما أنجز دليل على اهتمام الدولة بهذا القطاع الحساس فنذكر على سبيل المثال الطريق السيار شرق غرب وهو مشروع القرن الذي أنجز منه الشطر الأكبر وكذا إعادة تأهيل الطرق الوطنية والولائية والبلدية عبر التراب الوطني ولا يفوتنا أن نشير إلى ضرورة تدارك التأخر الحاصل في إنجاز ورشات المشاريع المفتوحة في النقل الحضري مثل مترو الأنفاق وإنجاز وتحديث شبكة السكك الحديدية التي تظل فرعا استراتيجيا في توسيع الشبكة بشكل حقيقي وتحديثها حتى نضمن نقلة نوعية في جميع المجالات وكذلك إنجاز مشروع

لسنة 2009 والتي بنيت على السعر المرجعي لبرميل البترول المحدد بـ 37 دولار ومن هنا لا بد من استعمال الصرامة وسياسة التقشف في إطار التسيير العقلاني والسليم للموارد العمومية ومحاربة التبذير وبدون اللجوء إلى الاحتياط، لا بد عزم الحكومة على مواصلة البرنامج الخماسي لرئيس الجمهورية انطلاقا من واقع أن الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على أسعار البترول التي تؤثر على الأزمة المالية والركود الاقتصادي العالمي والجزائر خاصة.

فإن البرنامج التنموي للسنوات القادمة يجب أن ينصب على ما يلي:

1 - استكمال ترسيخ الحكم الراشد في إطار دولة الحق والقانون،

2 - بناء اقتصاد وسوق منتج وتنافسي،

3- ترقية الاستثمار المحلي المنتج والمتنوع ومشاركة مستثمرين أجنب.

الأمر الذي يوفر للخزينة العمومية على هامش أمني من أي اهتزاز لميزانيتها العمومية وقدرة هذه الأخيرة على الموارد المالية وإنفاقها إما في ميزانية التسيير أو ميزانية التجهيز ومنح الاعتمادات المالية لإتمام الجزء الخاص من مشاريع التجهيز العمومية المدرجة في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي.

وبإشارة نسجل بكل ارتياح الجهود الجبارة في إطار محاربة الأمراض المتقلة عبر مختلف الطرق وخاصة المياه وهذا دليل على توفير وتزويد السكان بالماء الصالح للشرب يعد تحديا أساسيا.

إن الجهود التي تبذل في حقل التربية وما شاهده من إصلاحات جذرية وعميقة منظومتها والإنجازات للمؤسسات التربوية عبر التراب الوطني في مختلف الأطوار وهذا لضمان وتحسين التمدد مع التزامنة مع سياسة الإصلاحات المنتهجة في التعليم العالي وتجدر الإشارة إلى أن الجامعة الجزائرية تشهد تحول عميقا على كل الأصعدة وهذا لتحقيق آمال أمتنا في التحصيل العلمي مرتكزا على توافق التخصصات واحتياجات المجتمع في مختلف المجالات والتكفل بما يفوق 12 مليون تلميذ ومتكون وطالب، وهذا خير شاهد على الأهمية التي يوليها فخامة رئيس الجمهورية لحقل العلم والمعرفة.

إن الضغط على العرض في ميدان السكن مازال متصاعدا، ولهذا فإننا نولي عناية خاصة ضمن مفهومنا للسياسات العامة نحن على قناعة بضرورة دعم وإنجاز السكن التساهمي لتطويق الأزمة التي يعرفها السكن فيما يخص الفئات الاجتماعية المحرومة وكذا إيجاد صيغ وآليات دعم متنوعة للغالية بالفئات المتوسطة.

كما نتمن خطة الحكومة في تخفيض نسبة الفوائد على القروض وكذا التدابير الخاصة الإعانات المقدمة من طرف الدولة من أجل تمليك السكنات الاجتماعية بمختلف أنماطها، وتجدر بنا الإشارة إلى الجهود التي تبذلها الدولة من خلال دعمها للسكن وما أنجز من مشروع المليون سكن فهو تحدي أكبر وما رفقه من تحديث لشبكة التطهير الصحي وتوصيل الماء الصالح للشرب، صنف إلى ذلك إعادة التأهيل الحضري مما أعطى الصورة الحقيقية لمدننا وقرانا في النظر الحضاري.

لا أحد منا باستطاعته أن ينكر حجم الإصلاحات المنتهجة في بلادنا كما سبق ذكره لكن هذا لا يعني عن صعوبة وتردي الوضعية المعيشية لشبابنا الذي لا يزال يعاني من البطالة رغم آليات التشغيل المنصبة مما ولد عنده ظاهرة الهجرة المغامرة فلا بد من حشد الهمم وتظافر الجهود واستغلال كل الطاقات لدعم الاستثمار سواء كان صناعي أو فلاحي والذي سيمكن من تحسين الوضعية الحياتية للشباب اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا.

وتجدر الإشارة إلى ما أنجز من هياكل والمتمثلة في المركبات الرياضية والملاعب الجوارية والمساح والفضاءات العلمية والترفيهية والثقافية ونفتخر بالأدوار التي تقوم بها في تربية النشأ وصقل المواهب في الإبداع والتوجيه السليم وتجلي ذلك بحضورنا في جميع التظاهرات الرياضية الدولية.

ندعو إلى مواصلة مختلف الخطوات الرامية إلى التكفل بعناصر هوية الشعب بأبعاده الثلاثة الإسلام والعروبة والأمازيغية وندعو إلى تفعيل وتطبيق قانون تعميم استعمال اللغة العربية والعمل به حتى تأخذ اللغة الوطنية والرسمية مكانتها الطبيعية في مختلف دواليب الدولة.

ومن هذا المنبر نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن موقفنا على الساحتين العربية والدولية.

إننا إذ نستنكر بشدة الحصار الجائر والقصف الوحشي الذي يتعرض له غزة في شكل حرب إبادة الشعب الفلسطيني وندعو كل الفصائل الفلسطينية إلى تجاوز الخلافات ورض الصفوف لمواجهة الاحتلال الصهيوني وتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

ندعو الدول العربية والمجتمع الدولي لوضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني.

إننا في حزب جبهة التحرير الوطني، ندين بشدة الحملة الشرسة التي شنّها بعض الأطراف من أشقائنا المغاربة ضد الأخ عبد العزيز بلخادم، الأمين العام للحزب، ونؤكد الموقف الثابت لحزب جبهة التحرير الوطني من القضية الصحراوية، وتعتبر أن الحل الوحيد والأفضل هو تطبيق قرارات الشرعية الدولية المتمثلة في تمكين الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

ونجدد على موقفنا الداعم للشعب العراقي الشقيق في الحفاظ على سيادته ووحدته الوطنية وإنهاء الاحتلال.

وأخيرا في اعتقادنا أن المخطط المعروض عليها طموح إلى درجة تمكننا أن نضمن قفزة نوعية عملاقة قادرة على دفع عجلة التنمية الشاملة في إطار سياسة مستدامة.

هذا كله ينبئ بتغيير جذري لمسار اقتصادنا نحو الرقي والازدهار ونتمنى توفير كل الوسائل والآليات لتنفيذ هذا المخطط الهادف ونشكركم على حسن الإصغاء.

المجموعة البرلمانية

للتلث الرئاسي

تولت تقديم المداخلة السيدة

زهية بن عروس،

أود بداية وباسم مجموعة التلث الرئاسي التي أتشرف بتمثيلها والناطقة باسمها، أود أن أهنيئ السيد الوزير الأول وأعضاء حكومته على الثقة التي وضعت فيهم مجدداً من قبل فخامة رئيس الجمهورية مع التمني لهم جميعا بالتوفيق والنجاح. كما لا يفوتني ونحن نعيش أجواء عيد الأضحى المبارك أن أقدم أوصالته عن نفسي ونيابة عن زملائي وزميلاتي بأحر التهاني سائلة العلي القدير أن يعيده على شعبنا والأمة الإسلامية والعربية قاطبة باليمن والخير والبركات، مع التهاني القلبية الخالصة لكل حجاجنا الميامين الذين أدوا مناسك الحج (من بينهم وزير الداخلية ورئيس كتلتنا السيد عمار المهدي) متمنين لهم جميعا حجا مبرورا، وذنباً مغفورا وسعياً مشكوراً إن شاء الله.

كما يتسنى لنا ونحن على مقربة من حلول السنة الميلادية الجديدة أن نتقدم للشعب الجزائري بأسره بتهانينا وأمنياتنا بالخير والصحة والسعادة. وأن تكون سنة 2009 سنة ازدهار وتحول كبير في ظل الاستقرار والأمن والرخاء.

إن أعضاء التلث الرئاسي وهم يستمعون إلى عرض السيد الوزير الأول المحترم بشأن مخطط العمل للفترة الزمنية المتبقية من البرنامج الخماسي للسيد فخامة رئيس الجمهورية، يقفون متأين ومتاملين في سجل الإنجازات الكبرى التي تحققت على مدى عشرين عاماً كاملين أي منذ 1999 إلى يومنا هذا وهي إنجازات لا يمكن إنكارها بل تفرض على القاصي والداني والمحب والمضاد، التوقف عندها إن لم نقل الانبهار بها والأشهاد لها.

إننا ومن خلال معايشتنا ومسايرتنا لمسار التنمية الشاملة نسجل القفزة النوعية في شتى مناح الحياة سواء كانت أمنية أو اجتماعية أو اقتصادي أو سياسية.

وفي مجال الاستثمارات الوطنية فإننا نتمن عاليا التوجيهات التي ما فتئ رئيس الجمهورية يسديها إلى السلطات التنفيذية بشأن ضرورة التوجه نحو اقتصاد منتج وذلك بالعودة إلى الصناعة القادرة على خلق الثروة وإنشاء مناصب عمل دائمة من جهة،

خط أحمر يصون الرموز والمقدسات

ومن هذا المنظر نناشد كل المسؤولين على المنظومة المصرفية التطبيق بصرامة فيما يتعلق بالنفقات العمومية والعمل على ترشيدها في جميع المجالات، الأمر الذي يساعد على الإقلاع النهائي عن التبذير والتلاعب بالأموال العمومية.

وفي هذا المقام ندعو بقوة من أجل حماية المال العام تطبيق إجراءات الرقابة القبلية والبعديّة لكل مشروع تنموي خاصة على مستوى القطاعات العمومية.

سيدي الرئيس، السيدات والسادة،

إن المرحلة الراهنة، ونحن مقبلون على استحقاقات وطنية جد هامة تقتضي منا وبكل موضوعية ومسؤولية دعوة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى الترشح إلى عهدة ثالثة استكمالاً لبرنامجها وتنفيذاً لتصوره الواضح في مجال بناء الدولة، بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى.

وفي الختام، فإن أعضاء التلث الرئاسي لمجلس الأمة إيماناً منهم برهانات المرحلة القادمة وتحدياتها مقتنعون أن بلادنا ستكون مرة أخرى على موعد مع التاريخ، وسيحقق شعبنا بما لا يدع مجالاً للشك قفزة نوعية جديدة في معركته من أجل المحافظة على مكتسبات الحركة الوطنية وثورة نوفمبر المجيدة بفضل التطور والديمقراطية والعصنة والرقي.

ومن أجل كل هذه الاعتبارات فإن أعضاء التلث الرئاسي يساندون بقوة الحكومة في مخطط عملها هذا من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية وكلّ المساعي التي سببها السيد عبد العزيز بوتفليقة كرئيس حالي وكمرشح. كما يأملون في عهدة ثالثة إن شاء الله.

عاشت الجزائر مستقرة آمنة، المجد لشعبنا والخلود لشهدائنا الأبرار.



وسياسية وأمنية وتاريخية متكاملة، بادر فخامة الرئيس إلى التعديل الجزئي للدستور حمى من خلال المواد المعدلة رموز الدولة الجزائرية وثورتها المقدسة ووضع خطأ أحمرًا لعدم المساس بها.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة التي نتمناها ونشيد بها، فإن المسيرة التنموية رافقتها بعض الاختلالات تعود إلى بعض الذهنيات التي لا تزال عالقة ببعض أعوان الدول في المرافق العمومية.

إننا نشاطر ونؤازر بقوة حرص رئيس الجمهورية على تفعيل المصالحة الوطنية التي نعتبرها حجر الزاوية من أجل بناء مجتمع متماسك ومتأزر ومتلاحم يرنوا و يطمح إلى مستقبل زاهر، تكتنفه الروح الوطنية العالية وتسوده التعددية السياسية في ظل الديمقراطية ومن ثم مواكبته ومسايرته لما يعرفه عالم اليوم.

وبشأن الأزمة المالية العالمية التي نحمد الله على أنها لم تؤثر على اقتصادنا في الوقت الراهن وعلى منظومة ماليتنا فإننا ندعو بقوة كل السلطات العمومية من أجل اتخاذ تدابير وقائية تحافظ على الوضع المالي الحالي لبلادنا.

تساهم دون ريب بوتيرة قوية في النمو الاقتصادي والاجتماعي وتكون الضمانة الأساسية لفترة ما بعد البترول من جهة أخرى، وما يقال عن القطاع الصناعي يقال أيضا عن القطاع الفلاحي الذي يجب أن تعطى له الأهمية أكثر لما له من انعكاسات جد ايجابية على اقتصادنا الوطني كالتحرر من التبعية الغذائية والتقليل من ضخامة الواردات في هذا المجال.

إن ما عرفته بلادنا من رقي وتطور يندرج في روى وتصور واضح لرئيس الجمهورية الذي آل على نفسه منذ توليه مقاليد الدولة أن يعمل على إخماد نار الفتنة وإحلال السلم في ربوع وطننا وإعادة الاعتبار للدولة الجزائرية في المحافل الدولية وهو ما تحقق بالفعل، إضافة إلى إرساء قواعد متماسكة وقوية لإقلاع اقتصاد متكامل وهي الحقيقة التي أفرزتها الورشات الكبرى لإصلاح هياكل الدولة كالمناظرة التربوية والمنظومة القضائية، وصولاً إلى إصلاح العديد من المؤسسات وإضفاء أساليب التسيير الشفاف والصرامة في تطبيق القوانين، والعمل بدون هوادة من أجل تجسيد دولة الحق والقانون الذي يصبو إليها المجتمع الجزائري.

وتحقيقاً لمنظومة اجتماعية واقتصادية

المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي مداخلة السيد ناصر بوداش،

النجاعة والفعالية تقتضي عصرنة الإدارة والمؤسسات

سيدي الوزير الأول،

قد لا تكون في حاجة إلى معرفة موقف كتلة التجمع الوطني الديمقراطي من المخطط الذي عرضتموه علينا، فأنتم أعلم بأن حزبنا منذ أن تأسس وهو يخوض التجربة تلو الأخرى في التسيير الحكومي، وهو لذلك أفضل من يعذرکم فيما ينتظرکم من جهود وتضحيات، ولذلك سنكون دائما في الكفة التي تنوون ترجيحها في إصلاح أحوال البلاد.

لقد تدخل زملائي من كتلة التجمع الوطني الديمقراطي في عدة مواضيع ونقلوا انشغالات وزودوكم بمقترحات قد تفيد عمل الحكومة، وذلك خدمة للوطن الجزائر.

وأنا بدوري ما سأقوم به في مداخلتی.

إن مخطط العمل المعروف علينا والذي ستواصل به الحكومة تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، مخطط تطرّق إلى الانشغالات التي تهّم المواطن، وأعطى كل القطاعات أهمية كبيرة، ولا يسعنا هنا سوى شدّ الانتباه إلى النظرة المستقبلية التي حملها مخططكم والمتعلقة خاصة بقطاعات العدالة والإدارة المحلية، وكذا تطوير مصالح الرقابة، وفي هذا الصدد، في هذا الموضوع بالذات نلمس جدية إرادتكم في مواجهة كل الآفات الاجتماعية.

نعم لقد أنجزت الجزائر الكثير والكثير، طرقات، سدود، سكنات، مستشفيات، منشآت تربية، ثقافية والكثير من المنشآت الاقتصادية والاجتماعية الأخرى عبر التراب الوطني، وهذا في إطار دعم الإنعاش الاقتصادي والقضاء على الاختلالات والتأخر في النمو في الكثير من مناطق البلاد، ولن ننسى كذلك كل الإجراءات لتحسين الأوضاع الاجتماعية برفع المبالغ المالية التي تخصص سنويا في ميزانية الدولة.

والجميع يعرف كل الجهود التنموية المبذولة من طرف الدولة ويستطيع أن يراها كل من يريد أن يراها، ومن الضروري

أن نلفت انتباهكم، سيدي الوزير الأول، إلى بعض الجوانب التي تؤثر سلبا على حياة المواطن، والتي تحتاج إلى بعض الإجراءات التنظيمية والمزيد من الفعالية في العمل والرقابة للقضاء على بعض الآفات والممارسات التي تتسبب في هذه النقائص.

أولاً : إن كتلة التجمع الوطني الديمقراطي تتابع باهتمام كبير تعميق الإصلاحات لتفعيل مهام الإدارة المركزية والمحلية لتعزيز دور الدولة في السهر على احترام قوانين الجمهورية من طرف الجميع والحفاظ على حقوق كل الناس وضمان كل الشفافية في المعاملات بين الإدارة والمواطن وبين المؤسسات الاقتصادية والمواطنين.

ثانياً : إن كتلة التجمع الوطني الديمقراطي تحت حكومتنا بالإسراع في تطبيق كل الإجراءات لعصرنة الإدارة والمؤسسات الاقتصادية للمزيد من النجاعة والتحكم في نشاطاتها وخدماتها.

ثالثاً : لا يفوتنا أيضا شدّ الانتباه إلى أهمية تعزيز دور الدولة في ضبط الشؤون

الاقتصادية ورقابة أسواقنا (سوق المال والصرف، سوق البضائع، سوق العمل ... الخ) وذلك للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وحماية المتعاملين الاقتصاديين النزهاء والمستهلك.

رابعا : نلحّ بالقيام بإصلاحات فعالة في تحسين تسيير الجماعات المحلية وتحديد مهامها ومسؤولياتها، وفي هذا المجال نثمن نظرتكم المستقبلية المتعلقة بتعديل قانون الولاية والبلدية، لتوضيح دقيق للمسؤوليات بين المجالس المنتخبة والإدارة المحلية، لكي نعطي للتنمية المحلية وتسيير شؤون المواطنين الإطار الملائم والإمكانات لتحسين فعالية السياسات العمومية والخدمات الاجتماعية والإجراءات التضامنية.

نسجّل أنه في بعض البلديات وعبر الأحياء والمداش والقرى وانطلاقا من العاصمة إلى أصغر مجمع سكني، المواطنون في حاجة إلى تحسين بعض الخدمات البسيطة وغير المكلفة والتي لها تأثير معنوي على الفرد.

نعم، سيدي الوزير الأول، المواطن الجزائري ينتظر فقط أن يستقبل بطريقة لائقة عندما



وفترة محدد، فتصوّروا لو أننا اعتقدنا أننا فعلا في بحبوحة مالية كما كان يظن البعض، فكيف سيكون مصيرنا في ظل انهيار أسعار المحروقات؟ وهنا تنوّه كتلة التجمع الوطني الديمقراطي بالقرارات الحكيمة التي اتخذها فخامة رئيس الجمهورية، والتي جنبتنا أزمة اقتصادية قد لا نحمد عقباها.

رغم إدراكنا جميعا ومنذ زمن، أنه يجب علينا إيجاد بدائل أخرى غير النفط لبناء اقتصاد قوي ودائم، إلا أن هذه الفكرة لم نستطع أن نجسدها، فأين الخلل؟

رغم المبالغ الضخمة التي رُصدت لقطاعات أخرى كقطاع الفلاحة والطي استهلك مبالغ خيالية، إلا أنه كلما ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية كلما ازدادت فاتورة الاستيراد.

– الصيد البحري : والذي رُصدت له أيضا مبالغ مالية، لكنه لم يعطي النتائج المرجوة.

– السياحة : التي تعتبر أيضا قطاعا يساهم في الدخل القومي خاصة بعد أن استرجعت الجزائر عافيتها بفضل المصالحة الوطنية، إلا أن تسويق هذه البضاعة في الخارج من طرف الجهات المعنية يبقى ضعيفا رغم الإمكانيات المتوفرة.

إن كتلة التجمع الوطني الديمقراطي مصممة ومؤمنة بالنجاح، فيجب أن تتضافر جهود الجميع وعلى كل المستويات، وأن يشعر كل واحد أنه معني مباشرة وأن ثمار النجاح يجنيها الجميع و يؤمن الكل أنه لا وطن لنا غير الجزائر، ولا بديل لنا إلا سواعدنا، وأن الثروة الوحيدة هي العمل، وبفضل الجميع فإن الجزائر ستتقدم لا محالة نحو المكانة التي تليق بها بين الأمم.

تحديات العولمة والتطور العلمي السريع والتقدم التكنولوجي.

نعم، سيدي الوزير الأول، إن كتلة التجمع الوطني الديمقراطي تلحّ على ضرورة التكفل بالموارد البشرية بتحسين فعالية السياسات العمومية في مجالات التربية الوطنية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي.

إن مستقبل الجزائر سيصنع من طرف رجال ونساء لهم كفاءات عالية ومهارات قادرة على تحمل المسؤولية لأن الثروة الوطنية ليست التراكم النقدي الذي تجمع عائدات البترول وإيرادات الضريبة وإنما هو مجموع الطاقات الحية والمتجددة في أوساط المجتمع وأجهزة الدولة والأسلوب الذي تنظم به العلاقات بينهما لضمان البقاء للجميع.

نعم مسؤوليتنا اليوم تتعلق بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وضمان استقرار البلاد، ولا يجب أن ننسى أن الجزائر جزائر كل الأجيال.

لا يحق الاستغلال العشوائي للثروات الطبيعية للبلاد، فخيرات البلاد وثرواتها ليست ملكا لجيل واحد، ولا مخصصة لمهمة

يأتي إلى مصالح الإدارة لطلب حقوقه أو أي خدمة مشروعة تمنح من طرف الدولة، المواطن في حاجة إلى تكفل جيد داخل المستشفى، المواطن يطلب فقط من مصالح الدولة والجماعات المحلية أن تدعم الإطار العام للحياة اليومية الذي يوقر مناخ وجو الحياة لترقية أفراد مجتمعنا بصفة حسنة.

من اللازم تفعيل الإجراءات وتوفير الإمكانيات لكي تستغل كل المنشآت الاجتماعية والثقافية والرياضية والترفيهية حسن الاستغلال لفائدة المواطن عبر كل البلديات وكل الأحياء.

إن كتلة التجمع الوطني الديمقراطي تحتّ على متابعة الإصلاحات للمزيد من الفعالية في الوساطة المالية والمصرفية لدعم الاستثمار الاقتصادي المنتج، وترقية الإنتاج الوطني ورفع القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية والمنتوج الجزائري.

نريد من الطاقم الحكومي كذلك تحديد وتطبيق إجراءات تحفيزية وتشجيعية لفائدة النخبة الوطنية، وكل القطاعات البشرية المؤهلة ذات الكفاءات العالية لترقية النشاطات الوطنية إلى أعلى المستويات لرفع

المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم؛

مداخلة السيد محمد الحافظ بوزقاق،

احتياطات الصرف توفر استمرارية برنامج التنمية



سيدى الرئيس:

غداة الاحتفالات بذكرى مظاهرات 11 ديسمبر وعيد الأضحى المبارك وأداء مناسك الحج، وعشية حلول السنة الميلادية الجديدة 2009، والسنة الهجرية 1430 يطيب لي أصالة عن نفسي ونيابة عن مناصلي ومناضلات حركة مجتمع السلم ويسعدني أن أهني إخواني وأخواتي في هذا المجلس وكذا الحكومة والشعب الجزائري قاطبة بهذه المناسبات العطرة وأخص بالتهنئة الحجاج الميامين متمنيا لهم حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً إن شاء الله.

وغداة انتهاء اتفاق التهدئة بين إخواننا الفلسطينيين والكيان الصهيوني الغاصب؛ حيث ازدادت شراسة المحتل على الشعب الفلسطيني ولا سيما بقطاع غزة، واشتد الحصار عليهم وقل النصار والمعين لهم، فإننا نحن في حركة مجتمع السلم نثمن الموقف المبدئي الثابت للجزائر تجاه أشقائنا في فلسطين والقضايا العادلة في العالم، ندعو الحكومة إلى مزيد من الدعم المادي والمعنوي والسياسي للشعب الفلسطيني.

أعتقد أنه من المفيد التنويه بأن المخطط المقدم للنقاش يوائم بين القول والعمل، وبين التنظير والممارسة، إذ أنه يعرض خطة عمل لتنفيذ ما تبقى من برنامج رئيس الجمهورية الذي انتخبه الشعب على أساسه، والذي لم يبق في الواقع على استكمال سوى قرابة أربعة أشهر، ولذا أبرز المخطط بالأرقام، وبما لا يدع مجالاً للشك أو التأويل مدى الجهود الضخمة والملموسة التي بذلت من قبل الحكومة في تعزيز البنية التحتية للبلاد، وتحديث الهياكل القاعدية للأمة، ومحاولة توفير أسباب الرقي والرفاهية للشعب، والفضل في هذا كله يعود لله سبحانه وتعالى أولاً ثم للسياسة الحكيمة التي انتهجها فخامة رئيس الجمهورية، وللأسعار القياسية التي وفرها سوق المحروقات في السنوات السبع الماضية، وكذا للهمة العالية التي أبداهما الكثيرون من إطارات الجزائر، من وزراء وولاة ومنتخبون محليون وغيرهم، فقد شهدنا:

1 - تراجعاً قياسياً للمديونية الخارجية وكذا الداخلية بشكل يجعل القرار والفعل السياسيان للبلاد في منأى عن أي ضغط أو مساومة، ويؤمن مستقبل الأجيال القادمة.

2 - زيادة ملموسة ومضطررة لاحتياطات الصرف مما يوفر مناخاً ملائماً للاستمرار في تنفيذ البرامج المسطرة، بل وتسطير برنامج جديد لاستكمال مسعى السيد رئيس الجمهورية في الوصول إلى تنمية مستدامة، والوصول كذلك إلى حالة من الرفاه الاجتماعي المأمول في الجزائر المنشودة التي كان يحلم بها فضيلة الشيخ محفوظ نحناح رحمه الله.

3 - إرادة قوية وإصراراً كبيراً على المضي في خيار المصالحة الوطنية، وحقن دماء الجزائريين والعيش في أمن وسلام بين أبناء الجزائر.

4 العمل على إعادة دور الجزائر المشرق وتعزيز مكانتها في الخارج، ونفي تهمة الإرهاب والعنف عن الإسلام والمسلمين.

5 تجنب الجزائر الانعكاسات الخطيرة للأزمة المالية وتداعياتها على الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت باستقرار كثير من الدول وصارت تهدد كثيراً من الشركات بالإفلاس ويتسريح العمال، وما مركب الحجار منا ببعيد.

سيدى الرئيس:

إن ما كنا نعدده من إيجابيات يعود أيضاً للمناخ السياسي المستقر الذي وفرته تدابير تنفيذ ميثاق



السلم والمصالحة الوطنية وكذلك الجهود التي بذلها أبناء الجزائر وبناتها، وسائر الطبقة السياسية؛ لاسيما التحالف الرئاسي القائم، وإن الحركة إذ تثمنه وتنوه بثماره خاصة في إطار السلم والتنمية، فهي تعمل دون هوادة وتدعو شركاءها لكي نرتقي به جميعاً إلى مستوى شراكة سياسية حقيقية يعود نفعها بالتأكيد على البلاد والعباد، وذلك بترقية الخطاب السياسي من خدمة الأحزاب إلى خدمة الأوطان.

سيدى الرئيس:

دعنا نهتبل هذه الفرصة ونستغل هذا المنبر السامي لنثمن تعهد الحكومة بتوفير الشروط التنظيمية للانتخابات الرئاسية القادمة، وضمان شفافيتها ونزاهتها؛ وهذا من شأنه التشجيع على مشاركة واسعة للشعب، وتمكين هذا الأخير من اختيار حر لرئيسه.

كما نستغل أيضاً هذا المنبر - إضافة إلى ما أشرنا له من إيجابيات كبيرة وحصاد وفير، إلى لفت الانتباه لبعض النقائص والسلبيات التي نلح على الحكومة أن تأخذها بعين الاعتبار، وأن تتكفل بها التكفل اللازم فيما تبقى من عمر عهدها:

1 - الاجتهاد أكثر لتعزيز مكانة اللغة العربية واحترامها كلغة وطنية ورسمية خاصة في المحافل الرسمية والتعاملات الإدارية.

2 - إعطاء أهمية أكبر لإصلاح المنظومة التربوية وتوسيع مساحة الثوابت والرموز الوطنية في برامجها، وإشراك أهل الميدان في ذلك.

3 - العمل على كل ما من شأنه الحفاظ على مقومات الإسلام وعقيدته وأخلاقياته؛ ذلك لأن الإسلام هو دين الدولة كما جاء في المادة الأولى للدستور، وأنه الإسمت المسلح للشعب الجزائري، وكذا الوسيلة التربوية للقضاء على الفساد والانحراف ومظاهر العنف والإرهاب؛ وفي هذا المضمار نثمن مشروع بناء المسجد الأعظم بالجزائر وندعو إلى الإسراع في إنجازه وإعطاء أهمية أكبر لبناء المساجد والمحافظة عليها.

4 - التصدي بحزم أكبر لظاهرة الرشوة والمحسوبية وتبيد المال العام، وهي الممارسات التي ما فتئت تستشري في أوصال الإدارة، وتطهير مؤسسات الدولة من هذه الآفات، ورد الاعتبار للمسابقات والامتحانات التي صارت نتائجها محل أحاديث الركباني واتهام الخاص والعام.

5 - الضرب بيد من حديد على كل من يعيث بالمال العام، أو يتهرب، أو يتسبب في نهب أموال الأمة، وعدم الاكتفاء بالأحكام القضائية؛ بل لابد من استرجاع الأموال المنهوبة، فهي ملك للشعب وليست ملكاً خاصاً يمكن السماح فيه.

6 - الاهتمام الأكبر بقطاعي الفلاحة والسياحة لاسيما في مناطق الجنوب، ودعم الإنتاج فيهما واعتبارهما مصدراً أساسياً واستراتيجياً للنهوض بالاقتصاد الوطني واستقراره.

7 - الإسراع في تكملة إنجاز المشاريع ذات الصلة المباشرة بحياة المواطن؛ خاصة المبرمج منه، كالتزويد بشبكات الماء الصالح للشرب، والكهرباء والغاز، والصرف الصحي وما إلى ذلك.

8 - قمع الغش؛ خاصة في إنجاز المشاريع العمومية الضخمة كالمساكن والطرق والهياكل الإستشفائية والتعليمية، وإعطاء الأولوية للجودة والكيف بدل العشوائية والكم

وذلك باعتماد المقاييس الدولية في المخططات والدراسات والإنجاز.

9 - الإسراع في استكمال القوانين الخاصة لمختلف قطاعات الوظيفة العمومية، وتسوية مسألة تعديل الأجور بما يتوافق والقدرة المعيشية للمواطن.

10 - إيجاد طريقة ملائمة لاستغلال المحلات المدرجة ضمن مشروع مائة محل لكل بلدية؛ فمعظم هذه المحلات الآن غير مستغل والكثير منها خرب ونهبت أبوابه.

11 الإسراع في استكمال القوانين الخاصة لمختلف قطاعات الوظيفة العمومية، وتسوية مسألة تعديل الأجور بما يتوافق والقدرة المعيشية للمواطن.

12 - التكفل الأمثل بالفئات الهشة وذوي الاحتياجات الخاصة، وإعادة بناء الطبقة المتوسطة؛ وذلك بتسقيف أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية وكذا زيادة المنح الخاصة بالمعوقين والعجزة وعمال الشبكة الاجتماعية وتشغيل الشباب والمتقاعدين الذين أجبروا على التقاعد المسبق في إطار تطهير المؤسسات.

13 بالإضافة إلى الجهود المبذولة ينبغي التفكير في آليات أنجع وأسرع للتقليص من حجم البطالة لدى الشباب وخاصة منهم المتخرجين من الجامعات. وربط ذلك كله بحركية اقتصادية واستثمارية واسعة ومندمجة.

14 - تسطير برنامج وطني صارم للقضاء النهائي على الأحياء القصديرية والبناءات الفوضوية؛ وكذا البناءات الهشة، وتحضير ذلك للإعلان عن هدم آخر بيت قصديري بمناسبة الاحتفالات التاريخية بالذكرى الخمسين للاستقلال سنة 2012.

ألمي سيدى الرئيس .. معالي الوزير الأول، أن تؤخذ هذه الانشغالات والملاحظات بعين الاعتبار من قبل الحكومة.

تسجيل الإنجازات وتقديم الأرقام لا يلغي النقائص . . وربما التقصير

هذا وكان الوزير الأول السيد أحمد أويحيى قد عرض مخطط عمل الحكومة يوم الإثنين 22 ديسمبر 2008 حيث أكد في بداية كلمته أن الحكومة ستواصل تنفيذ برنامج السيد عبد العزيز بوتفليقة، كما ستسهر على معالجة الملفات التي لا تزال تنتظر التسوية في إطار تجسيد أحكام ميثاق السلم والمصالحة الوطنية . إلى جانب التحضير الدقيق لثلاث انتخابات الرئاسية المنتظرة في الربيع القادم بما يوفر كل الشروط الضرورية واللازمة لسير مجرياتها في ظل الشفافية وفي كنف الاحترام المطلق لاختيار الشعب السيد .



وخلال تقديمه للخطوط العريضة للبرنامج أكد أن مسار إعادة البناء الوطني قد سجل أشواطاً معتبرة خلال العشرة. مؤكداً أن الإصلاحات الرامية إلى تحسين المحيط سواء بالنسبة للمواطنين أو بالنسبة لنشاط اقتصادي سليم ستواصل عن طريق مواصلة إصلاح العدالة وترقية الإدارة المحلية وتطوير مصالح الرقابة التجارية، ومصالح مفتشية العمل وكذا الضرائب والجمارك وتعزيز قدرات الشرطة والدرك، إلى جانب إتمام القوانين المتعلقة بالرقابة على صرف الميزانية العمومية والنصوص المتعلقة بالجباية المحلية. بالإضافة إلى استكمال مشاريع مراجعة قانوني البلدية والولاية وإقامة نظام التعاقد على العلاج الطبي في المستشفيات.

أما فيما يخص سير عمل الحكومة من أجل ترقية الاقتصاد الوطني عبر مختلف قطاعاته، فقد أكد الوزير الأول السيد أحمد أويحيى أن قطاع الفلاحة بالرغم من المعاناة التي عرفها عرف نمواً معتبراً تمثل في زيادة منتوج الخضار والفواكه، وزيادة عدد المواشي وتأهيل أكثر ما يفوق 110000 مستثمرة فلاحية. معلناً عن تدابير تشجيعية اتخذت خلال هذه السنة من شأنها الحد من تبعية بلادنا الغذائية وأن هذه الأخيرة ستعزز بملف سيعرض على الندوة المقرر عقدها حول الفلاحة في غضون الأسابيع الأولى من السنة المقبلة.

وعن القطاع الخاص أكد أنه تعزز بعدد كبير من المؤسسات حيث تم استحداث 101000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جديدة مع نهاية شهر جوان 2008. وسيحظى في هذا المخطط بجملة من التحفيزات الجديدة قصد الدفع والنهوض بهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وفي قطاع السياحة أعلن الوزير الأول أنه شهد نهضة محسوسة من خلال إنجاز أزيد من 230 مشروع من قبل متعاملين وطنيين خواص معلنا عن انطلاق إنجاز عشرات المشاريع الأخرى برؤوس أموال جزائرية أو أجنبية.

الإستراتيجية الصناعية هي الأخرى يضيف الوزير الأول أنها اكتملت وسيشروع في تنفيذها بوتيرة متواصلة من خلال تأهيل المؤسسات العمومية والتفاوض حول عمليات شراكة كفيلة بتعزيز القدرات الموجودة، بما يجعل الصناعة المحلية تساهم في النمو على أساس المردودية والمنافسة.

أما فيما يخص المجالات المتعلقة بالتنمية البشرية فقد عرفت نمواً وارتفاعاً منذ سنة 1999 ، ففي مجال الصحة أعلن الوزير الأول أحمد أويحيى عن انخفاض نسبة وفيات المواليد من 36,9 في كل ألف ولادة إلى 25,8 ، كما انخفضت نسبة وفيات الأمهات لدى الولادة من 117,4 إلى 86,9 ، هذا إلى جانب

إنجاز 30 مستشفى و 100 عيادة متخصصة وأزيد من 150 مركز صحي و 1100 قاعة علاج. مؤكداً أن سياسة تنمية قطاع الصحة من حيث المنشآت الأساسية والموارد البشرية ستستمر عن طريق تكوين الأطباء خاصة منهم الأطباء الأخصائيين والشبه الطبيين وتحسين تسيير المستشفيات من خلال فتح مدرسة عليا لتكوين مسيري المستشفيات، إلى جانب ضبط سياسة الدواء وتشجيع الإنتاج المحلي للأدوية وكذا اللجوء إلى الأدوية الجنيسة، كما أكد على ضرورة تعزيز منظومة الضمان الاجتماعي بتعميم نظام البطاقة الإلكترونية للمؤمن الاجتماعي .

وعن قطاع التربية والتعليم فقد أكد الوزير الأول أنه تم تسليم أزيد من 3000 مدرسة ابتدائية وأكثر من 1400 إكمالية و 550 ثانوية، وسيتم تسليم حوالي 300 مدرسة ابتدائية وأزيد من 300 إكمالية وأكثر من 100 ثانوية في نهاية شهر مارس. وتحت نفس القطاع أضاف الوزير أنه في مجال التكوين المهني ارتفع عدد المترشحين من 300000 في سنة 2000 إلى 650000 في هذه السنة، وسيتم قبل نهاية شهر مارس استلام أكثر من 50 مؤسسة تكوين وحوالي 20 مؤسسة جديدة تعمل بالنظام الداخلي.

أما بالنسبة للجامعة فقد أعلن عن أشغال إنجاز أكثر من 300000 مقعد بيداغوجي جديد

الحكومة مواصلة مجهوداتها في استحداث مناصب شغل جديدة خلال الفترة المقبلة .

ولأن تطوير المنشآت الأساسية للنقل في بلادنا يعد ضرورة ملحة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد وفرت لها الدولة حسب الوزير الأول ورشات ذات حجم استثنائي يجري حالياً إنجازها وستتم مواصلتها. حيث سيتم استلام قبل نهاية شهر مارس القادم طرق إجتماعية ووطنية وطرق ولائية وبلدية، بالإضافة إلى استلام الباقي من طريق السيارة شرق- غرب نهاية السنة المقبلة إلى جانب إعادة إنجاز 5000 كلم في إطار عمليات تأهيل الطرق..

وفي نفس السياق أعلن أحمد أويحيى أن برنامج تحديث وتوسيع شبكة السكة الحديدية قد عرف إنجاز 1541 كلم من السكك الحديدية الجديدة وتحديث حوالي 1200 كلم من السكك الموجودة، وكهربة 233 كيلومتر من الخطوط، مضيفاً أن برنامج تحديث وتوسيع شبكة السكة الحديدية قد كان مرفوقاً أيضاً بعملية كبيرة لاقتناء عتاد لفائدة شركة النقل بالسكك الحديدية، تجسدت في اقتناء 17 عربة ذاتية الدفع و30 قاطرة و64 مقطورة ذاتية الحركة .

مؤكداً في الأخير أنه سيتم الاستلام النهائي لمetro الجزائر خلال الصيف المقبل ومواصلة أشغال إنجاز الترامواي في كل من الجزائر ، وهران وقسنطينة.

وفي نفس محور التنمية البشرية توقف الوزير الأول عند تزويد البيوت بالطاقة حيث أكد أنه تم ربط حوالي 810000 بيت ريفي بالغاز مضافاً أنه سيتم تسليم خلال شهر مارس 8 سدود جديدة و8 محطات جديدة للتصفية وسيتم تشغيل محطتين جديدتين لتحلية مياه البحر.

أما في مجال السكن فقد تم حسب الوزير تسليم أكثر من 1440000 مسكن وتسليم خلال شهر سبتمبر 2008 حوالي 750000 مسكن وسيتم تسليم نهاية شهر مارس 2009، 900000 وحدة سكنية ليصل عدد السكنات المنجزة نهاية شهر سبتمبر 2009 مليون سكن.

وعن مكافحة البطالة التي تعتبر من بين أهم الأهداف المسطرة في برنامج رئيس الجمهورية فقد تم الالتزام باستحداث مليوني منصب شغل خلال الفترة الممتدة من 2004، 2009 وتعتمزم

الطبيعي وسيتم ربط أزيد من 100000 بيت ريفي جديد بشبكة الغاز قبل نهاية شهر مارس 2009 ، كما تم ربط 140000 بيت ريفي بشبكة الكهرباء لتنتهي عملية الربط نهاية مارس بربط أكثر من 80000 بيت .

ومن أجل بعث ودفع بالرياضة الوطنية أوضح أويحيى أن هذا الأخير استفاد من عدد هام جد من الإنجازات منذ مطلع هذه العشرة، حيث تم إنجاز 44 ملعب متعدد الرياضات و249 مركب رياضي جوارى وأزيد من 850 ملعب رياضي جوارى و187 مسبح وحوض للسباحة وكذا أزيد من 70 قاعة متعددة الرياضات. وفي نهاية مارس المقبل سيتم تعزيز هذه القدرات بـ 7 ملاعب متعددة الرياضات وأكثر من 100 مركب رياضي جوارى وما يفوق 300 ملعب رياضي جوارى، 18 مسبح وأكثر من 60 دار للشباب وأزيد من 20 نزل للشباب. وفي نفس الوقت ستعمل الحكومة على بعث الممارسة الرياضية في الوسط المدرسي بشكل قوي، وفتح ملف دعم الرياضة المنافسة ورياضة النخبة، وإيجاد الحلول المناسبة لظاهرة العنف في الملاعب.

ليختم مداخلة بقطاع الثقافة الذي أكد أنه شهد إنعاشاً خلال هذه العشرة حيث استلم أزيد من 130 مكتبة و23 دار للثقافة وكذا أزيد من 70 مركز ثقافي، وقبل نهاية شهر مارس 2009 سيتم استلام أكثر من 40 مكتبة جديدة وكذا 7 مراكز ثقافية أخرى. مضيفاً أن الجزائر ستحتضن خلال السنة المقبلة المهرجان الإفريقي الثاني .



أية حصيلة إيجابية تبعث على الرغبة في الإستمرارية وتجديد الثقة

- واذ يثمنون الإنجازات التي حققتها الحكومة في تطبيقها لبرنامج رئيس الجمهورية سواء في ميدان التنمية الاقتصادية، بمختلف قطاعاتها او بالنسبة للتنمية الاجتماعية في شتى مجالاتها: التربوية، الصحية والثقافية، فإنهم يبدون في نفس الوقت حثهم الأكد على ضرورة مضاعفة الجهود لإكمال المشاريع المسطرة والمتبقية ضمن آجالها المرصودة،

- كما يباركون النتائج التي حققتها الحكومة في تنفيذها لميثاق السلم والمصالحة الوطنية ويدعونها إلى استكمال معالجة كل القضايا العالقة بها، كونها خيارا إستراتيجيا وحضاريا دعمته الأغلبية الساحقة من أبناء هذا الشعب، وفي هذا السياق فإنهم يثمنون عاليا مجهودات الجيش الوطني الشعبي وكافة أسلاك قوات الأمن،

- أخيرا، والجزائر مقبلة على استحقاق انتخابي بالغ الأهمية، فإن أعضاء مجلس الأمة يدعون كل الجزائريين والجزائريات إلى التعبير بكل حرية عن رأيهم السيادي في اختيار القاضي الأول للبلاد، بما يعزز الديمقراطية ويدعم دولة الحق والقانون. كما يدعون جميع الشركاء السياسيين والاجتماعيين وكافة المواطنين والمواطنات إلى المشاركة في إنجاز هذه العملية السياسية الهامة،

- واذ يقدررون التعديلات الدستورية الأخيرة التي أرسى قواعد تنظيم وتسيير أفضل مؤسسات الدولة ولأساليب عملها، فإنهم يؤكدون مرة أخرى أن أية حصيلة إيجابية إنما تبعث دوما على الرغبة في الاستمرارية وتجديد الثقة.



السيد بوجمعة صوبلي يقرأ اللائحة

رئيس المجلس :

.. اللائحة لها مكانتها في المفهوم الدستوري"

- يجددون قناعتهم بأن هذا البرنامج الذي شرع فيه منذ 1999، قد انطلق من رؤية موضوعية وشاملة لمختلف جوانب الوضعية التي تعيشها البلاد بأبعادها الاجتماعية، الاقتصادية والخارجية يمثل فيها استعادة السلم والأمن في البلاد أولى الأولويات ويؤكدون أن هذا البرنامج قد تمكن من بعث ديناميكية اقتصادية واجتماعية أفضت إلى تجاوز الآثار السلبية التي أحدثتها سنوات الإرهاب والدمار.

- وهم مدركون بأن استكمال الإصلاحات التي تضمنها هذا البرنامج تقتضي تظافر وتكاتف جهود الجميع، ويقرون بأن الورشات الكبرى لإصلاح الدولة، العدالة والمنظومة التربوية ولبعث الاقتصاد الوطني قد أعطت ثمارها، وانعكس ذلك على الحياة العامة التي ما فتئت تعرف نشاطا مكثفا ومستمرأ.

مجلس الأمة صادق بمناسبة عرض ومناقشة مخطط عمل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية على لائحة قال عنها السيد عبد القادر بن صالح، وهو ما يعبر عن موقف داعم للمخطط... هذا المخطط الذي يكون على إثر إصدار هذه اللائحة قد حظي بتزكية ومصادقة البرلمان.

إن أعضاء مجلس الأمة:

- يتقدمون بتهانئهم للسيد الوزير الأول على الثقة التي جردها في شخصه فخامة رئيس الجمهورية لتولي قيادة الجهاز التنفيذي، ويهنئون أيضا أعضاء الحكومة الذين جددت فيهم الثقة وأولئك الذين تشرفوا بها بالتعيين لأول مرة،

- يعبرون عن ارتياحهم لمضمون مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي قدمه السيد الوزير الأول، ولحصيلة عملها المصوت عليه من قبل المجلس الشعبي الوطني،



الوزير الأول استعادة الثقة في النفس .. وزرع الأمل

رد الوزير الأول السيد أحمد أويحيى في اختتام الجلسات العامة على الإشغالات المعبر عنها وتناول على الخصوص المواضيع التالية:

- المشاكل الموجودة في الجنوب كمشكل صعود المياه بورقلة. وضرورة بذل جهد إضافي في الجنوب.
- دور الجالية الجزائرية بالخارج وكيفية تشجيعها على الاستثمار في الوطن
- موضوع العقار المتصل بالاستثمار
- التدابير الجديدة لدعم الموالين
- القانون الخاص بالمحامي
- قطاع الصحة
- شبكة الانترنت بالجزائر
- السكن

وغيرها من القضايا السياسية والتنموية الهامة



خص الوزير الأول السيد أحمد أويحيى السيدة زهرة ظريف ببطاط بتحية خاصة على تدخلها المميز الذي تناولت فيه أهمية العنصر البشري وتأهيله لمواكبة تنفيذ برامج التنمية.



توقف السيد أحمد أويحيى الوزير الأول عند نوعية التركيبة البشرية لمجلس الأمة، منتخبين ومعينين، معتبرا هذه الخصوصية تؤهل المجلس لإبداء الانشغالات والتعبير عن الآراء على خلفية الإلمام بالواقع المحلي في البلاد من جهة والتجربة والخبرة في الاضطلاع بالمسؤوليات من جانب آخر.

لقطات

مخطط عمل الحكومة يعرض في ظرف وطني ودولي متميز

الذي باشرته الدولة والمؤسسات العمومية (حيث أصبحت الديون العمومية أدنى من 500 مليون دولار)؛ ونتيجة للقرار الرئاسي الصادر سنة 2005، القاضي بوضع حد للجوء إلى الاستدانة الخارجية بما في ذلك بالنسبة للمؤسسات، مما يعطي أفضلية لاستعمال الموارد الوطنية.

أما احتياطات الصرف فقد انتقلت بدورها، من 4,4 مليار دولار سنة 1999، إلى أزيد من 130 مليار دولار حاليا. ولم يكن ذلك بفعل ارتفاع أسعار المحروقات خلال هذه السنوات الأخيرة، فقط، لكن كان أيضا يفعل: توشي الحذر في إيداع أرصدتنا على نحو يجنبها تكبد الخسائر جراء الأزمة المالية العالمية، وسياسة عقلانية للصرف تحظى بقبول الهيئات الدولية وتأبى المجازفة بقابلية تحويلها الكامل. وكذا بفعل الأحكام الجبائية على أرباح الشركات البترولية الأجنبية العاملة بالجزائر، التي تضمنها قانون المالية لسنة 2006. مع الإشارة إلى أن الحد من عمليات تحويل الشركات الأجنبية العاملة بالجزائر سيعزز أكثر فأكثر، إعتبارا من هذه السنة، بفضل تنفيذ الأحكام السديدة التي ينص عليها قانون المالية التكميلي لسنة 2008.

ومن جهتها، فإن الخزينة العمومية تتوفر على هامش أمني نتيجة الاستخدام العقلاني لإيراداتها، منذ بداية العشرية.

وعلى صعيد آخر، تجدر الإشارة إلى أن صندوق ضبط الإيرادات الجبائية البترولية، الذي أنشئ في سنة 2000، من أجل استخدام عقلاني لإيرادات الجباية المتأتية من المحروقات، سيسجل، في نهاية 2008، أرصدة إجمالية تقدر بـ 4000 مليار دينار، وهو ما يشكل أمنا ماليا لمواصلة الجهود الوطني للتنمية.

بل إن عزم الحكومة على مواصلة البرنامج الخماسي لرئيس الجمهورية بشكل مكثف، يأتي انطلاقا، من واقع أن الأزمة الاقتصادية العالمية (وآثارها على أسعار البترول)، إذا كانت ستوصف تحديدا بأزمة ظرفية، فإن تحديات التنمية الوطنية تعد فيما يخصها، ذات طبيعة هيكلية، الأمر الذي يتطلب، في نظر

أحزته الجزائر في مجال التنمية البشرية، وهناك عدة مؤشرات تدل على هذا التطور.

واهتم مخطط عمل الحكومة أيضا، بالظرف المالي الذي جاء فيه، وذلك على المستويين الوطني والدولي، مشيرا إلى أن الحكومة ستواصل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية في ظرف اقتصادي وطني يطبعه نمو معتبر وإطار مستقر للاقتصاد الكلي، كما ستؤدي مهمتها في ظرف عالمي يطبعه تأزم في النظام المالي الذي امتد من الآن ليشمل جانب الاقتصاد الحقيقي، ومن شأنه أن يؤثر على بلادنا من حيث مستوى الإيرادات الخارجية المتأتية من صادرات المحروقات، التي يشهد سعرها تراجعاً مستمرا ومستقبلا غير محقق على المدى القصير.

ولاحظت الوثيقة الحكومية هذه، أن وضع اقتصاديا دوليا كهذا، يتطلب متابعة من قبل الحكومة ويدعو إلى الحذر، وهو ما تم بالفعل، حيث شرعت لجنة تضم إطارات من مختلف قطاعات الدولة ومؤسساتها، في متابعة هذا الوضع عن كثب، منذ شهر أكتوبر الفارط.

ومع ذلك، فإن الحكومة عازمة على مواصلة إنجاز البرنامج الخماسي للتنمية، بشكل مكثف، وذلك بفضل ثمار التسيير العقلاني للمالية الوطنية الذي انتهج طيلة هذه السنوات الأخيرة.

خيارات... وتأمين

**الأمن المالي متوفر
لاستكمال المشاريع الكبرى
ومواصلة الاستثمارات
وتحضير الرئاسيات**

وبالفعل، وحسب مخطط عمل الحكومة، فإن ميزان المدفوعات، كفيل بأن يضمن للبلاد أمنا ماليا خارجيا على المدى المتوسطي، ليس نتيجة لتحسن أسعار المحروقات، فحسب، بل أيضا نتيجة الخيارات الإستراتيجية التي تم اعتمادها في المجال المالي.

وهكذا، فإن المديونية الخارجية، التي كانت تفوق 28 مليار دولار سنة 1999، لم تعد تبلغ اليوم سوى 4 ملايين، وستواصل انخفاضها، وقد كان ذلك:

نتيجة للتسديد المبكر للمديونية الخارجية



يبرز مخطط عمل الحكومة الذي صادق عليه البرلمان، بغرفتيه، المسعى الذي سيعمل الوزير الأول، السيد أحمد أويحيى، في إطاره، على مواصلة تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، إلى غاية الانتخابات المقرر إجراؤها في أفريل القادم. ويتضمن هذا المخطط عدة محاور رئيسية سياسية واقتصادية وأمنية.

لملوسة في هذا الميدان، سمحت بتقليص نسبة البطالة من 29 بالمائة سنة 1999 إلى 11,8 بالمائة في 2007.

أكدت هذه الوثيقة، في هذا الإطار، أنه تم استحداث أكثر من ثلاثة ملايين ومائة ألف منصب عمل في الفترة الممتدة بين سنتي 2004 و2007.

مهام متعددة... وظرف متميز

وعلى صعيد آخر، حظي موضوع التنمية البشرية باهتمام وعناية كبيرين من طرف هذه الوثيقة الحكومية التي ركزت على أهم العناصر التي تعتبر مؤشرات أساسية في تقييم مستوى التنمية البشرية، ويتعلق الأمر بالتربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والصحة والسكن والمياه الصالحة للشرب. وأكدت الوثيقة، بهذا الشأن، أن عمليات التقييم التي أجرتها منظمات دولية، قد أظهرت التقدم الهام الذي

أشارت إلى أن الحكومة ستستمر في إعطاء أهمية خاصة للجماعات المحلية، وهذا بالقياس إلى دورها ومكانتها في تسيير الإقليم. ونفس الاهتمام حظي به موضوع إصلاح هيكل الدولة كإدارة الضرائب والجمارك والأملاك الوطنية.

وبخصوص المحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية والتشغيل، أوضح مخطط عمل الحكومة أن استقرار الإطار الاقتصادي الكلي منذ مطلع هذه العشرية، يعد عاملا إيجابيا بالنسبة إلى التنمية الوطنية التي سجلت تقدما أكيدا ومتوصلا، بفضل برنامج الاستثمارات الجاري تنفيذه، منذ سنة 2005 مبينا المستوى الجيد للنمو الاقتصادي المتواصل منذ 2004، والمسجل على مستوى عدة قطاعات حيوية كالصيد البحري والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة والفلاحة وكذا قطاع الطاقة.

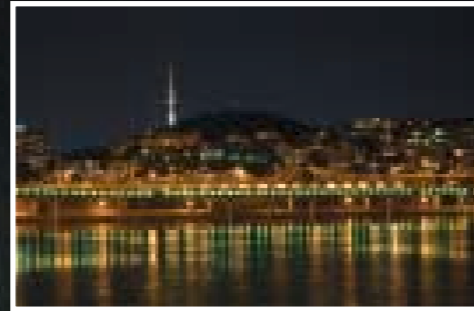
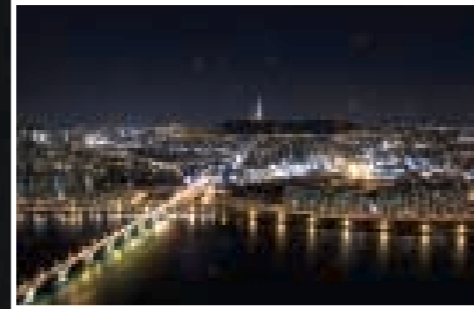
وبالنسبة إلى التشغيل، لاحظ مخطط عمل الحكومة أن مكافحة البطالة تعد أحد الأهداف الإستراتيجية لبرنامج رئيس الجمهورية، وقد سجلت نتائج

المؤكد أن الحكومة التي ستسهر على توفير الشروط الملائمة لتنظيم الرئاسيات في ظل احترام الديمقراطية التعددية، تتوفر على قانون للانتخابات سبق وأن أثبت جدواه، واعتمادات مالية تم التصويت عليها في ميزانية 2009، إضافة إلى الإمكانيات المادية والبشرية التي ستجند لهذا الغرض.

وتشير الوثيقة التي تتضمن مخطط عمل من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية إلى أن الحكومة ستواصل تجسيد الأهداف المتعلقة بتعزيز دولة القانون وتحسين الحكم الراشد مبرزة، في هذا السياق، الجهود التي أثمرت في ميدان إصلاح العدالة، مؤكدة أن إصلاح العدالة، الذي بادر به رئيس الدولة في سنة 2000، قد قطع الآن مراحل هامة، وبالتالي فإن الأمر سيتعلق بالمحافظة على ديناميكيته.

ومن ناحية أخرى، أولت الوثيقة الحكومية هذه عناية بالملف الخاص بالجماعات المحلية حيث

الجزائر/كوريا

البعد البرلماني
للسراكة
الاستراتيجية

للتكاليف الزائدة وإعادة تقييمات متكررة.

وإنه لمن المفيد أيضا التذكير بأن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي قد شرع فيه، في بداية العشرية، في وقت لم يبلغ فيه سعر برميل النفط 30 دولار، كما أن البرنامج الخماسي الضخم لدعم النمو التجاري قد شرع فيه في وقت لم يتجاوز سعر البرميل النفط أيضا 40 دولار، وباحتياطات صرف تقل عن 40 مليار دولار.

وأشار مخطط عمل الحكومة، في هذا السياق، إلى أن الجزائر لازالت في حاجة ماسة إلى موارد مالية من أجل تنميتها، لكنها بحاجة قبل كل شيء، إلى إرادة ورؤية واضحة من أجل رفع التحدي.

والموضح أن هذه المواضيع الهامة والمحاور الرئيسية التي تشكل مضمون مخطط عمل الحكومة تمثل الرؤية الواضحة للبرنامج الخماسي الذي بادر به رئيس الجمهورية سنة 2005 والذي يقترب من نهايته وتعتزم الحكومة مواصلة تطبيقه، ضمن هذا المسعى.

يجب أن ينصب على مايلي : استكمال ترسيخ الحكم الراشد في إطار دولة الحق والقانون، وإتمام الإصلاحات الضرورية لبناء اقتصاد سوق منتج وتنافسي، الاستجابة لتطلعات الأمة في مجال التنمية البشرية، تعزيز نسيج المنشآت القاعدية للبلاد أكثر فأكثر، والالتزام بمزيد من الإرادة ومن الوسائل في ترقية الاستثمار المحلي المنتج والمتنوع، بمساهمة المتعاملين الوطنيين ومشاركة المستثمرين الأجانب، والواقع أن مجمل هذه المشاريع المستقبلية نجدها مدونة في تعليمات السيد رئيس الجمهورية الصادرة بمناسبة سلسلة الاجتماعات المحدودة التي خصها لكل ملفات الوطنية تقريبا، خلال شهر سبتمبر الأخير.

وفي الوقت ذاته، فإن الأزمة الاقتصادية العالمية، وأثارها على موارد البلاد المالية، تجعل من الجهد المطلوب أكثر إلحاحا، من أجل تسيير سليم للموارد العمومية وقد كانت التعليمات الرئاسية حازمة في هذا الإتجاه منذ الصيف الأخير. بل إن الظرف الحالي قد جعل هذه التعليمات أكثر من حتمية وذلك : من أجل محاربة التبذير والتحكم في نفقات التسيير في نسق حياة الدولة، ومن أجل إحاطة الإنجازات العمومية بكل التحضيرات الضرورية تفاديا

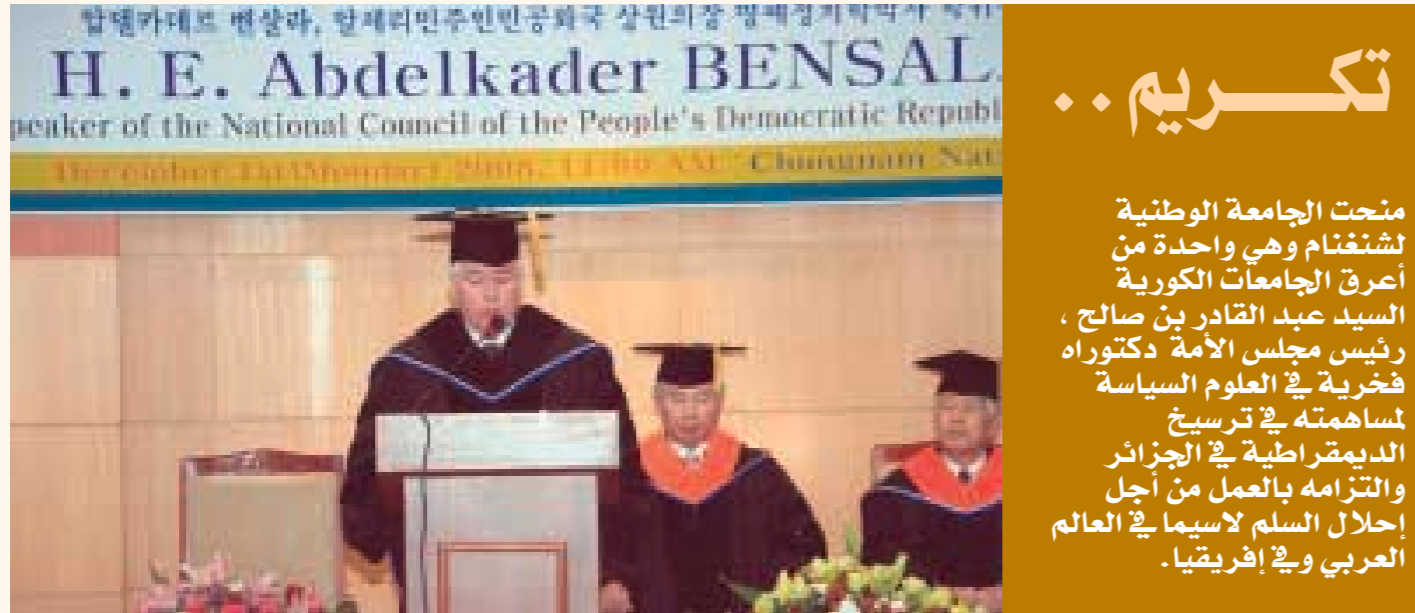
هذا البرنامج أو مخطط العمل، تدارك التأخر المسجل خلال عشريني الأزمات الماضية، ومواجهة حاجيات التنمية البشرية للبلاد وتشديد المنشآت القاعدية الضرورية لتنمية الاقتصاد الوطني وترقية استثمارات المتعاملين الوطنيين والأجانب من أجل إحلال اقتصاد متنوع وكل هذا مع مواصلة الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة وتكثيف الاقتصاد الوطني بصفة عقلانية مع متطلبات إدماجه في الاقتصاد العالمي.

وأكد مخطط عمل الحكومة أن الأزمة المالية والركود الاقتصادي العالمي الذي تسببت فيه، قد أدبنا إلى تدخل الدول الليبرالية بروية أوضح أكثر فأكثر، من أجل الحد من آثار الركود ومساعدة اقتصادياتها على الإنطلاق من جديد.

وذكر من جديد، مخطط عمل الحكومة، بضرورة استكمال البرنامج الخماسي للتنمية بل وحتى الانطلاق من الآن في وضع أسس برنامج خماسي آخر للتنمية دون حكم مسبق على خيار الشعب السيد إبان الانتخابات الرئاسية القادمة، ولكن أيضا مع تحمل الالتزام باستمرارية الدولة.

ومن وجهة نظر الحكومة، فإن مثل هذا البرنامج التنموي للسنوات الخمس القادمة،

الجزائر عرفت كيف
توظف أموالها وستواصل
تسيير شؤونها بارتياح



تكريم ..

منحت الجامعة الوطنية لشنغنام وهي واحدة من أعرق الجامعات الكورية السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة دكتوراه فخرية في العلوم السياسية لمساهمته في ترسيخ الديمقراطية في الجزائر والتزامه بالعمل من أجل إحلال السلم لاسيما في العالم العربي وفي إفريقيا .

كلمة السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة بمناسبة منحه دكتوراه فخرية في العلوم السياسية من الجامعة الوطنية لشنغنام - كوريا الجنوبية -

شرعيتها من الإرادة الشعبية عبر الانتخابات. إنه تكريم أردتم من خلاله - خاصة - تسخير مدى تقديركم لبلدي من خلال تواجدها اليوم في هذه القلعة المشهودة للعلم والمعرفة في كوريا ، والتي تخرجت منها أفواج من النخب النوعية ، استطاعت كوريا على مدى جيل واحد فقط أن تصبح بفضلها قوة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية ، ومجتمع ديمقراطيا متقدما .

وبهذا الصدد ، أود سيدي الرئيس ، أن أشيد بشخصكم وبكل من سبقكم في تكوين عدد كبير من المجازين حاملي الشهادات من هاته الجامعة وبنف يواصلون بنفس التفاني هذا العمل الوطني المتميز الذي شرع فيه قبل 56 عاما .

إن تجربة كوريا تبين بوضوح حكمة ورجاحة التوجهات بفضل خيارات الاستثمار المعتمدة وفي مقدمتها الاستثمار في العنصر البشري .. في التكوين والمعرفة والبحث وتثمين الذكاء والندوغ والتفوق الإنساني .

سيدي الرئيس ،
سيداتي ، سادتي ،

إن آمال العالم المتطلعة إلى السلام والوثام والأمن الدولي التي انبثقت غداة سقوط جدار برلين منذ عقدين تقريبا ، هازلت لم تترجم في حياة الشعوب إلى سلام دولي ، وبالتأكيد فإن الجامعات من خلال انفتاحها على العالم ومن خلال تركيبها البشرية ومن خلال مكانتها في المجتمع وإشعاعها العلمي والثقافي تبقى مصدرا للأفكار التي تساهم في التقدم الاجتماعي ومنتدى مفضلا لتعزيز الحوار بين الحضارات ونشر ثقافة السلام .

إن الجامعة هي التي تمد المجتمعات بالنخبة التي تقع عليها مهام مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة من فقر وتغيرات مناخية وتدهور للبيئة ومخاوف تناقص الموارد الطبيعية وقبل كل شيء التحديات المتعلقة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين .. ومن هذا المنظور فأنتم من الرواد .

أتوجه إليكم اليوم ، السيد الرئيس Yong-Ho Song ، رئيس الجامعة الوطنية لشنغنام ، السيد نائب الرئيس Lee Joon Woo بعميق امتناني على عبارات التقدير والثناء تجاه بلدي وشخصي المتواضع بصدق مؤثر .

ولابد لي أن أقول في البداية أنني - وعلى غرار كل الجزائريين من جيلي - لم أقم سوى بتلبية نداء الواجب لتحرير بلدنا من استعمار ظالم وطويل .

كما أنني ووفاء لنفس الواجب عملت غداة استقلال الجزائر واستعادتها السيادة الوطنية بنفس الالتزام تحكمني تلك المبادئ والمثل العليا لثورة أول نوفمبر 1954 فيما اضطلعت به من مهام ، وتشرفت به من مسؤوليات مساهما قدر المستطاع بإخلاص في مسار بناء جزائر ديمقراطية حرة ، متسامحة، منفتحة على العالم ، غيرة على أصلتها .. حريصة على استمرارية الاستلهم الدائم من الإرث التاريخي للمقاومة الوطنية باعتباره حصنا منيعا لبلدنا .

وفي هذا الشأن فإنكم ، سيدي الرئيس ، تلاحظون معي أن بين المسيرة التاريخية لكل من الجزائر وكوريا العديد من أوجه التشابه التي علينا أن نعمل على إبرازها .. فهي إلى اليوم غير معروفة بسبب التحولات المتسارعة والعميقة التي شهدتها القرن العشرون .

سيدي الرئيس ،
سيداتي ، سادتي ،

إن العبارات لا تسع ما يختلج في نفسي من مشاعر التأثر وأنا على هذا المنبر المشرف .. وقد أسديتم لي هذا التشريف وتفضلتم بمنحي الدكتوراه الفخرية في العلوم السياسية من قبل مؤسسة أكاديمية مرموقة في جمهورية كوريا ، كيف لا والجامعة الوطنية لشنغنام تتجاوز سمعتها حدود شبه الجزيرة الكورية تقف بامتياز في صف المنافسة مع الجامعات الكبرى في العالم .

إنني أشعر في هذا المقام بامتنان خاص لأن مبادرتكم بمنحي هذه الدرجة تتعدى شخصي إذ هي كذلك شهادة على تقديركم لإنجازات الجزائر في مجال تجذير الممارسة الديمقراطية المكرسة في الدستور والمركزة على مؤسسات تستمد



أدى السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، في الفترة الممتدة ما بين 27 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 2008، زيارة رسمية مثمرة على رأس وفد هام من مجلس الأمة إلى كوريا ، بدعوة من نظيره السيد كيم هيونغ-او (M. Kim (Hyong-O)، رئيس البرلمان الكوري .

الشراكة الاستراتيجية تتعزز بتطوير علاقات برلمانية نشطة

تحدث عن الخطوط العريضة لأهداف الشركة.

- نائب حاكم المنطقة الحرة جيجو (Jeju) التي تعد منطقة حكم ذاتي، ومنطقة عبور، وإرث الإنسانية. وقد أطلقت عليها منظمة الأمم المتحدة لفظ "مدينة السلام" و"المدينة المفتوحة" للاستثمارات، حيث تستضيف جزيرة جيجو 5,8 مليون سائح سنويا وتمتتع بمستوى استثمار معتبر، لا سيما، في مجالات التعليم والصحة والسياحة، فهي تمثل مراكز اهتمام عديدة.

السيد لي وان كوس (Lee Wan-Kos) ، حاكم شانق شيون الذي أكد اهتمام مؤسسات منطقته للتعاون مع الجزائر، خاصة، في إطار تصميم المدن الجديدة. مشيرا إلى العلاقات التي تجمع بين ولايته وولاية المدينة.

- السيد بارك سيونق هيو (Park Seoung-hyo)، رئيس بلدية ديجيون حيث قام الوفد بزيارة إينوبوليس (Innapolis) (مدينة الابتكار) التي تجمع أهم معاهد البحث الرائدة في البلاد.

- السيد شيم يونغ سوب (Shim Young-sub)، الرئيس المدير العام لمجمع وليم الذي أعرب عن تقديره للعلاقات التجارية التي تربط مجموعته بالجزائر.

مع الرئيس لي ميونغ باك، في بكين، شهر أوت الماضي. وأكد أن الرئيس لي ميونغ باك "في انتظار الرئيس بوتفليقة بسيول".

وحت الوزير، عند تعرضه للعلاقات الثنائية، المؤسسات البرلمانية على المساهمة في الشراكة الإستراتيجية. مشيرا إلى الدورة المقبلة للجنة البرلمانية المختلطة التي أعرب عن أمه في أن يحدد موعدها ومكان انعقادها في الأجل القريبة. مؤكدا إرادة الجمهورية الكورية للتقرب من العالم العربي، مشيرا إلى إنشاء "الشراكة العربية الكورية".

وأخيرا، أكد السيد ميونغ هوان (Yu Myun-hwan) عزمه زيارة الجزائر قريبا.

كما كانت لرئيس مجلس الأمة لقاءات مع كل من:

السيد لي بوم (Lee Beom) (وزير التجارة السابق)، رئيس الجمعية الكورية للتجارة العالمية، الذي يمثل 6500 شركة مصدرة، والذي أعرب فيه عن اهتمامه الكبير بالسوق الجزائرية. وأوضح الاهتمام الذي توليه جمعياته لتنمية التبادل والعلاقة التجارية مع العالم العربي، عموما، والجزائر بشكل خاص.

- الأمين العام لـ للشركة العربية الكورية الذي

أجرى الوفد، يوم 28 نوفمبر، محادثات برلمانية، بمقر المجلس الوطني، بحضور رؤساء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، ورؤساء المجموعات البرلمانية للصدافة، التي أنشأت في كلا المجلسين. وتمحور الحديث حول العلاقات البرلمانية، والعلاقات الثنائية بين البلدين حيث التزم الطرفان بتشجيع حكومتهما على تكثيف التعاون بين البلدين. وامتدح رئيس البرلمان الكوري بالاستقرار الذي تتمتع به الجزائر والتقدم الذي أحرزته في ظل قيادة الرئيس بوتفليقة. وأشاد بالقدرات الاقتصادية للجزائر والتكامل بين اقتصاد البلدين.

واستمرت المناقشات خلال مأدبة عشاء رسمية، والتي تناولت المسائل المتعلقة بالحالة السياسية والاقتصادية في الجزائر، بما في ذلك عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحالية، وفرص تعزيز التعاون الثنائي. كما كانت فرصة للحديث عن التجربة الكورية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وخلال اللقاء مع السيد هيو ميونغ هوان (Yu Myung-hwan)، وزير الشؤون الخارجية، بمقر وزارته، أشاد الوزير باجتماع فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة،

الجزائر/بولونيا

بمشاركة متعاملين اقتصاديين

وفد برلماني بولوني في الجزائر



للتذكير فإن هذه الزيارة هي الثانية من نوعها حيث كان رئيس مجلس الشيوخ البولوني السابق Longin kaisutsa P قد قام بزيارة رسمية إلى الجزائر في الفترة ما بين 13 و 16 فيفري 2005.

بدعوة من السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة

أنظر العدد 19 من مجلة مجلس الأمة مارس 2005

الوفد البرلماني البولوني بـ 30 متعاملا اقتصاديا من رجال المال والأعمال والصناعة الذين شاركوا في المنتدى الاقتصادي البولوني والذي عقد بالجزائر اليوم الإثنين 30 نوفمبر 2008 .

كما تم خلال هذه المحادثات التطرق إلى عدد من القضايا التي تهم منطقة البحر الأبيض المتوسط والشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر خاصة وأن بولونيا عضو حيوي في مجموعة الاتحاد الأوروبي.

المحادثات محور حول سبل تدعيم العلاقات الثنائية الجزائرية البولونية والتي عرفت بعض الفتور في التسعينات وبدأت تعرف حيوية جديدة في السنوات الأخيرة خاصة في المجال البرلماني. وأكد الطرفان خلال هذا اللقاء على ضرورة إعطاء دفع جديد للعلاقات الثنائية وإعطاء اللبعد البرلماني بعدا اقتصاديا خاصة وأن الجزائر وبولونيا تعرفان نموا متزايدا ومجالات التعاون واسعة ومتعددة وهذا ما يبرر مرافقة

بدعوة من السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة قام السيد Bogdan Borusewicz ، رئيس مجلس الشيوخ لجمهورية بولونيا الذي قام بزيارة رسمية للجزائر دامت ثلاثة أيام .

وقد جرت محادثات بين الطرفين يوم الإثنين 03 نوفمبر 2008 بمقر مجلس الأمة .



في أن نرى إعادة توحيد الأمة الكورية المتصالحة مع نفسها شأنها شأن غيرها من البلدان والشعوب التي قسّمتها التقلبات القاسية للتاريخ .

وإنه أمل ممكن التحقيق فلقد لاحظنا في العقود الأخيرة ارتدادات في مسار التاريخ أعادت اللحمة للعديد من الأمم مثلها نأمل للأمة الكورية التي عانت من ويلات التفرقة.

وأخيرا أجدد التعبير عن امتناني العميق لمنحني هذا التقدير الجاهلي الذي يبقى تذكارا بارزا لا يمحي من المشهد العام لزيارة هي الأخرى لا تنسى إلى جمهورية كوريا .

أشكركم .

فلتمض جامعتكم - التي شرفتموني بالانتماء إليها ابتداء من اليوم - قدما لتبرز في الصفوف الأولى للجامعات المرموقة تدفع بأفواج المتخرجين المؤهلين، وتنبثق منها نخبة متشعبة بالأخلاق وحاملة لقيم التضامن الإنساني والكوني وتكون مع نظيراتها في العالم بمثابة الأساس لبناء قرية عالمية متناغمة ، وهو ما تطمح إليه الإنسانية لأجل الانتصار على آفات الفقر ، الأمراض ، الجوع والخوف.

سيدي الرئيس ،
سيداتي ، سادتي ،

أشكركم لاستقبالكم الكريم في جامعتكم التي أقبل بكل سرور امتياز الانضمام إليها. وأجدد لكم اعتزازي بهذا التكريم الذي يرمز إلى تقديري المشترك لما أرسته الجزائر وكوريا من شراكة استراتيجية قائمة على الاستشراف و على الرؤية الحكيمة للمصالح المتبادلة والمنافع المشتركة. وأختتم كلمتي بالإعراب عن الأمل

رسالة شكر



بمناسبة الزيارة الرسمية التي قام بها السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة إلى جمهورية كوريا في الفترة ما بين 27 نوفمبر و 2 ديسمبر 2008 قام رئيس المجلس بإهداء مكتبة المجلس الوطني الكوري عددا هاما من الكتب المتعلقة بالجزائر .

وقد وجه رئيس المجلس الشعبي الوطني الكوري السيد Kim Hyong رسالة إلى رئيس مجلس الأمة عبر له فيها عن جزيل الشكر على هاتاه الكتب مؤكدا له أنها ستكون مصدرا هاما للمعلومات التشريعية .

فرص التعاون والشراكة حافز للمتعاملين الإقتصاديين في البلدين

التي تقيمها الجزائر مع بقية بلدان الاتحاد الأوروبي ... كما أن هذه العلاقات تبقى دون الآمال المعلقة على مستقبل علاقات البلدين إذا ما ربطناها مع الإمكانيات الاقتصادية المتوفرة لدى البلدين. إننا نعتقد أن طموحنا يحجب ألا ينحصر في تقوية المبادلات ما بيننا فقط، بل هو أن يتجه نحو تطوير علاقات الشراكة الاقتصادية وجعلها مربحة لنا جميعاً...

إن عملية الخصومة المنتهجة في كل من الجزائر وبولونيا توفر فرصاً كثيرة لعقد صفقات شراكة واستثمار بين اقتصادي البلدين.

إلا أن ما نلاحظه في هذا المجال هو ذلك العجز المسجل والذي يتوجب تداركه. فالوسائل والقدرات التي هي في متناولنا، فضلاً عن المكملات الأخرى لها كلها عوامل تشجع على تجاوز هذا الواقع غير المريح ... لكن هذا الأمر يهون إذا ما نحن استعدنا إلى الذاكرة توفر الإرادة السياسية المتقاسمة ما بين البلدين ...

فالجزائر جعلت دائماً من تنوع مبادلاتها مع شركائها السياسيين، جعلت من هذا الخيار محورياً استراتيجياً لسياستها الاقتصادية الخارجية.

أما بالنسبة لبولونيا، فإننا نعلم أنها في إطار توجهاتها السياسية الجديدة عبرت دائماً عن رغبتها الصريحة في تطوير علاقاتها مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط أين تحتل الجزائر مكانة محورية اليوم...

على ضوء ذلك يمكننا القول بأن كل المقومات مجتمعة من أجل تطوير العلاقات الاقتصادية ما بين الجزائر وبولونيا.

إننا لسعداء، سيدي الرئيس، كون ممثلي حكومتي البلدين وممثلي المؤسسات، العمومية والخاصة، في البلدين حاضرين اليوم معنا من أجل تجديد الإطار القانوني وجعله أكثر تحفيزاً وضمناً لإبرام العقود والصفقات. بالإضافة إلى وضع الميكانزمات التي من شأنها تسهيل العلاقات في ميدان الأعمال ما بين الطرفين.

وفي الأخير تبقون أنتم كإقتصاديين جزائريين منكم وبولونيين، الفاعلين الأساسيين من أجل تطوير العلاقات الاقتصادية ما بين بلدينا.

أتمنى النجاح لهذا المنتدى وللاتصالات الثنائية التي ستجري، حتماً، بين الطرفين، كما يطيب لي القول بأنني، كمسؤول في هيئة تشريعية في بلدي، أشجعكم على تجديد مثل هذه اللقاءات والتطلع في الوقت المناسب لإنشاء مجلس أعمال جزائري - بولوني غاية تطوير علاقات الأعمال بين الإقتصاديين العموميين منهم والخواص.



الوفد البولوني في قاعة الجلسات

وإن كل هذه العوامل الجديرة بالتذكير لا تنسينا بأن الجزائر وبولونيا يعدان اليوم شريكين في إطار المسار الأورو-متوسطي. فإبرام الجزائر لعقد الشراكة، وانضمام بولونيا إلى الاتحاد الأوروبي، جعل من البلدين، فعلاً، شريكين سياسيين واقتصاديين أساسيين في مشروع طموح يرمي إلى خلق فضاء أوروبي - متوسطي مشترك يرمي إلى تشييد سرح السلام والأمن والاستقرار والازدهار الاقتصادي في صالح البلدين ...

وإننا في الجزائر ندرج هذه التظاهرة التي من شأنها إعادة ربط الصلة ما بين البلدين من جديد، في التوجه الرامي إلى تطوير علاقاتنا مع بلدكم الصديق سيدي الرئيس ... وليس جديداً القول بأن علاقات البلدين بالماضي كانت جد قوية ومكثفة ومتنوعة.

ذلك أن بولونيا لسنوات عديدة دعمت الجزائر، بخبرتها، خاصة خلال الفترة التي تلت الاستقلال. لكن الإصلاحات السياسية والاقتصادية العميقة التي عرفت كلا من الجزائر وبولونيا خلال التسعينيات قد أثرت على حجم هذه العلاقات ... غير أن هذه الوضعية عرفت في السنوات الأخيرة تغييراً كبيراً خاصة وأن البلدان يسعيان الآن إلى تجديد الإطار القانوني الناظم لعلاقاتهما ويعملان على تكييفه بما يتماشى والواقع الجديد الذي يعرفه كل بلد لكي يتلاءم والمحيط الإقليمي والدولي الجديد الذي نحى تقلباته.

في السياق ذاته، فإن هذه السياسة تندرج كما هو معلوم ضمن المسار المتفق عليه بين البلدين والمؤدي إلى تعميق المشاورات السياسية بينهما فضلاً عن تفعيل علاقاتهما الاقتصادية ...

... لكن ومع كل هذا فإن ما نلاحظه على ضوء الأرقام المتوفرة، فإن حجم المبادلات الجزائرية البولونية تبقى متواضعة إذا ما قارناها مع مستوى المبادلات والأعمال

تعرف الجزائر منذ أكثر من عشرية نمواً مستداماً واستقراراً اقتصادياً واضحاً، وهي في ذلك استطاعت أن تحقق التحكم الجيد في آثار التضخم وتحد من عجز الميزانية وتقلص (بل أقول) أن تتخلص من المديونية الخارجية، وتنظم أليات تجارتها الخارجية، وبالوقت ذاته عملت بتبصر وحكمة كبيرين لتعزيز مخزونها النقدي ... وباختصار: نقول نتيجة كل هذا فإن كل المؤشرات الاقتصادية والمالية هي واقعة في الضوء الأخضر وهي لذلك توفر كافة الضمانات للمؤسسات ومرافقتها في جميع مراحل اقتصادها، وهي بذلك أيضاً تعد واحدة من أنشط إقتصادات القارة الإفريقية وأكثرها نمواً.

في هذه المناسبة ليست في نيتي، سيداتي سادتي، الخوض في التفاصيل واستعراض الأرقام أو تعداد فرص الاستثمار المتوفرة في الجزائر، فمعالي الوزير السيد عبد الحميد تمار، وزير الصناعة وترقية الاستثمار، وكذلك نظرائكم الإقتصاديين أولى بذكرها وذكر أدق وأحدث تفاصيلها ...

سأكتفي هنا فقط بالإشارة إلى الموارد الطبيعية والبشرية الثمينة التي تملكها الجزائر، والتي بواسطتها تتطلع إلى بناء اقتصاد عصري وفعال ومضمون. وهي حقيقة واضحة للعيان. إن الجزائر في موقعها "الجيوستراتيجي" وباعتبارها بلداً تتقاسم مع العديد من دول أوروبا سواحل البحر الأبيض المتوسط... وكونها بلداً اختارتها الطبيعة لتتوسط شمال إفريقيا، ... الأمر الذي رشحها لأن تستحق بجدارة تسمية البوابة المؤدية إلى إفريقيا جنوب الصحراء.

أمامكم، أيتها السيدات أيها السادة، رؤساء المؤسسات الجزائرية، أود أن أسجل شهادة مستحقة لصالح جمهورية بولونيا ولديناميكية مؤسساتها ... الأمر الذي جعل من هذا البلد الصديق دولة أساسية في القارة الأوروبية ...

سيدي الرئيس، منذ ثلاث سنوات، وفي نفس المكان الذي نحن فيه اليوم، عقدنا المنتدى الاقتصادي الجزائري - البولوني الأول، وقد تم ذلك كما تعلمون على هامش زيارة سلفكم، رئيس مجلس الشيوخ لجمهورية بولونيا الصديقة.

... وإن تجديد المبادرة اليوم من قبلكم، سيدي الرئيس، لهي رسالة نفهم جيداً أبعادها السياسية ... كما هي تعد بالنسبة لنا دليل يؤكد إن كان الأمر يحتاج إلى تأكيد على نجاح المنتدى الاقتصادي الأول الذي معنا نظمناه، لهذا فإن أملنا كبير في أن تكون الطبعة الثانية لهذا المنتدى مثل سابقتها ناجحة ومتميزة أيضاً...

لقد فعلتم خيراً، سيدي الرئيس، عندما اصطحبتكم معكم هذا العدد الهام من رجال الأعمال البولونيين المتنوعين الاهتمامات والمتعددي التخصصات لكي يروا بأعينهم حقيقة وواقع وإمكانيات الجزائر ... وما يوفره هذا البلد من فرص للتعاون وللشراكة ما بين البلدين ...

ومن المؤكد أن هذا الحضور النوعي والعديدي من رجال الأعمال البولونيين سوف يمكن من دون شك للنظرء الجزائريين من التعرف على تنوع وديناميكية المؤسسات البولونية، سيما الصغيرة والمتوسطة منها. لهذا فإنه لا يساورنا أدنى شك من أن الساهرين على تنظيم هذا المنتدى من الجزائريين سيعملون كالعادة لتوفير كافة شروط نجاح هذا اللقاء بما من شأنه تعزيز التعاون ما بين بلدينا ...

ضيوفنا البولونيين الكرام، تتوفر الجزائر اليوم، أكثر من أمس، على فرص متعددة للتعاون كون الجزائر تعد حقاً ورشة كبيرة تتسع مجالات نشاطها كل الميادين التي تؤمن خطوط قيام شراكة ناجحة ما بين البلدين، وبما من شأنه الدفع بعجلة التنمية في الجزائر من جهة، وتمكن المؤسسات البولونية من توسيع إطار نشاطها خارج بولونيا من جهة ثانية ...



في ثاني منتدى اقتصادي جزائري / بولوني، رئيس مجلس الأمة يبرز الضمانات الاستثمارية المتوفرة في الجزائر.

ألقى رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح كلمة في المنتدى الاقتصادي الجزائري البرلماني رحب في مستهلها بضيوف مجلس الأمة وأشاد بمبادرة رئيس مجلس الشيوخ البرلماني المتمثلة في استقدام عدد من رجال الأعمال البولونيين المتنوعي الاهتمامات والمتعددي الاختصاصات هذا نصها :

إستقبالات الرئيس

سفيرة جمهورية الأرجنتين

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الأحد 02 نوفمبر 2008 بمقر المجلس، السيدة Bibiana Lucila Jones ، سفيرة جمهورية الأرجنتين بالجزائر. وقد تم خلال اللقاء التطرق إلى العلاقات الثنائية والتأكيد على الأهمية البالغة التي تكتسبها الزيارات الرفيعة المستوى وما فتحة من آفاق للتعاون في مختلف المجالات، وعلى الدور الهام الذي تضطلع به لجنة الصداقة البرلمانية.



سفير جمهورية كوبا

كما استقبل يوم السبت 22 نوفمبر 2008 ، السيد Caballero «Rodrigue»، سفير جمهورية كوبا بالجزائر.

وقد تم خلال هذا اللقاء التطرق إلى العلاقات الثنائية المتميزة واستعراض مجالات التعاون والفرص المتاحة لتوسيعها وترقيتها، انطلاقاً من النتائج المحققة فيما يتعلق بالتعاون في قطاعات الصحة والرياضة والثقافة. وشمل الحديث أيضاً التعاون البرلماني وأهميته في تعزيز العلاقات بين البلدين.



سفير فرنسا

استقبل يوم الأحد 23 نوفمبر 2008، السيد Xavier DRIENCOURT، سفير فرنسا بالجزائر.

المحادثات تناولت بشكل خاص العلاقات البرلمانية ومساهمة البرلمانين في الدفع بالعلاقات الثنائية إلى مزيد من التعاون والتقارب، وتطرق إلى مسألة الاستثمار وحركة تنقل الأشخاص بما يصاحبها من حوافز وما يعترضها من معوقات. كما تم بالمناسبة تبادل وجهات النظر حول عدد من قضايا الساعة منها الاتحاد من أجل المتوسط والهجرة.



سفير باكستان

استقبل يوم الاثنين 24 نوفمبر 2008 ، السيد محمد الحافظ، سفير باكستان بالجزائر الذي قدم في البداية عرضاً عن الوضع العام في باكستان لتشمل المحادثات بعد ذلك العلاقات الثنائية التي تميزت في السنوات الأخيرة بدناميكية واضحة من خلال تبادل الزيارات الرفيعة المستوى بين البلدين. الجانبان نوهما في هذا السياق بالنتائج المثمرة للتعاون البرلماني القائم وأكدوا على ضرورة استمرار الحوار والتشاور لترقية التعاون الاقتصادي وفتح آفاق أرحب لفرص تعزيزه وتوسيعه بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الجزائري والباكستاني.



سفير اسبانيا بالجزائر

واستقبل يوم الاثنين 15 ديسمبر 2008 ، السيد Gabriel Busquets ، سفير اسبانيا بالجزائر.

اللقاء تناول العلاقات الثنائية الجيدة والروابط الثقافية والجغرافية باعتبارها عوامل هامة في ترسيخ التعاون وتوسيعه ، واستعرض جوانب من الفرص القائمة لترجمة الإرادة المشتركة إلى شراكة اقتصادية حقيقية. كما تطرق الجانبان إلى التعاون البرلماني وضرورة إيلائه اهتماماً متزايداً من أجل الدفع بالعلاقات الاسبانية الجزائرية إلى مستويات أفضل..



استقبالات نواب الرئيس ورؤساء اللجان

جرت يوم الثلاثاء 02 ديسمبر 2008 محادثات بين وفد من مجلس الأمة برئاسة السيد عبد الرزاق بوحارة، نائب رئيس مجلس الأمة ووفد من الكونغرس الأمريكي يتراأسه السيد Alc-Hastings عضو الكونغرس الأمريكي والرئيس الشرفي الحالي للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE).

المحادثات تمحورت حول قضايا الأمن والاستقرار في محيط البحر الأبيض المتوسط ودور البرلمانات المحلية في تعزيز هذا المسعى كما تناولت أيضاً العلاقات الجزائرية الأمريكية والتي عرفت تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة وتم التأكيد على ضرورة إعطائها دفعا جديداً للارتقاء بها إلى مستويات أفضل.

كما جرت يوم الثلاثاء 25 نوفمبر 2008 بمقر مجلس الأمة محادثات جمعت الوفد البريطاني برئاسة السيد بيل راميل Bill Ramme، كاتب دولة للشؤون الخارجية البريطانية وأعضاء لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الأمة برئاسة السيد صويلح بوجمعة، رئيس اللجنة.

المحادثات تمحورت أساساً حول سبل تعزيز العلاقات الجزائرية البريطانية التي عرفت إنتعاشاً



اجتماع الدورة العادية العاشرة للبرلمان الإفريقي

شارك وفد من مجلس الأمة يتكون من السيدين

مصطفى بودينة، عضو مجلس الأمة ورئيس اللجنة الدائمة للنقل، الصناعة، الاتصال، الطاقة، العلوم والتكنولوجيا بالبرلمان الإفريقي. وأحمد حنوفة، عضو مجلس الأمة وعضو البرلمان الإفريقي بصفته عضوا في اللجنة الدائمة للاقتصاد الريفي، الفلاحة، الموارد الطبيعية والبيئة

في أشغال اجتماع الدورة العادية العاشرة للبرلمان الإفريقي، وذلك في الفترة ما بين 27 أكتوبر و07 نوفمبر 2008 بمقر البرلمان الإفريقي (بميدراوند) جنوب إفريقيا.

الملتقى الخاص بالهيئات البرلمانية الصامتة في مجال حقوق الإنسان

كما شارك وفد عن مجلس الأمة يتكون من السيدين

براهيم لعروسي، رئيس لجنة الشؤون القانونية الإدارية وحقوق الإنسان وعبد القادر بن عزة مساعد تشريعي رئيسي في أشغال الملتقى الخاص بالهيئات البرلمانية العاملة في مجال حقوق الإنسان وذلك بمقر الاتحاد البرلماني الدولي بجنيف في الفترة ما بين 03-05 نوفمبر 2008.

تناول الملتقى المنعقد بمناسبة الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948-2008، موضوع "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعد ستين سنة النتائج المتوصل إليها والتحديات"

جدير بالذكر بأن مجلس الأمة يشارك بانتظام في هاته الاجتماعات

الدورة الـ 54 للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي

شارك وفد عن مجلس الأمة، ويتكون من السادة :
- شلوفي مصطفى، رئيس لجنة الدفاع الوطني،
- محمد مبارك محمد، عضو مجلس الأمة،
- عساس رشيد، عضو مجلس الأمة
- محمود أصالة، إيطار بمجلس الأمة

في أشغال الدورة الـ 54 للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (AP/OTAN)، وذلك في الفترة ما بين 14 و 18 نوفمبر 2008 بفالانسيا (إسبانيا).

للعلم فإن البرلمان الجزائري يحوز على صفة العضو المتوسطي الشريك منذ دورة الربيع 2005 بالعاصمة السلوفينية (لوبيانا).

اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي

شاركت السيدة زهرة ظريف بيطاط، نائب رئيس مجلس الأمة وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، بمعية السيدة نصيرة بن قرنة، مديرة دراسات بمجلس الأمة، في اجتماع انعقد بنيويورك وتناول:

"الإصلاحات التشريعية لتجسيد حقوق الطفل"، والمنظمة من طرف اليونسيف بالاشتراك مع اللجنة الأوروبية وبالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، وذلك يوم 19 نوفمبر 2008.

وعكف المشاركون على دراسة الموضوع في ثلاث ورشات :

أ - المقاربات الواعدة الفعالة لتجسيد حقوق الطفل .

ب - ترقية العلاقة بين النساء وأطفالهن من منظور حقوق الإنسان .

ج - الإطار التشريعي ومجال تطبيقاته .

كما شاركتنا في "الاجتماع البرلماني لعام 2008 بالأمم المتحدة" فيما بين 20 و 21 نوفمبر 2008، المنظم على هامش الدورة 63 للجمعية العامة للأمم المتحدة، تحت عنوان "ضمان استمرارية سلام فعال والوقاية من الصراعات".

بهجة .. أبناء عمال المجلس



في مبادرة هي الأولى من نوعها نظمت لجنة الخدمات الاجتماعية لمجلس الأمة وبالتعاون مع المصالح الإدارية للمجلس يوما ترفيهيا لعدد من أبناء عمال وعاملات مجلس الأمة وقد تضمن برنامج هذا اليوم حضور عرض مسرحي للأطفال بقاعة المقار ونزهة بغابة بوشاوي الساحلية وفي آخر المطاف زيارة لمجلس الأمة تعرف من خلالها الأطفال على مختلف المصالح التشريعية والإدارية التي تسيّر شؤون المجلس.

وهي مبادرة استحسنتها الأطفال وأولياؤهم

عضو مجلس الأمة
محي الدين عميمور
في منبر
" شخصية ومسار"
من تنظيم المجلس الأعلى
للغة العربية



في سياق منبره "شخصية ومسار" استضاف المجلس الأعلى للغة العربية يوم 25 نوفمبر 2008 بفندق "الأوراسي" الدكتور محي الدين عميمور تكريما له على مسيرته النضالية والفكرية والفعل الثقافي الذي قام به سواء في الإعلام أوفي غيره من الوظائف العليا التي تقلدها وهو ما أكده الحضور الغفير من الشخصيات الوطنية والثقافية والإعلامية.

رئيس المجلس الأعلى للغة العربية الدكتور محمد العربي ولد خليفة قال في كلمته الاحتفائية أنه "ليس من السهل أن يلم شخص واحد بمسار شخصية متعددة المواهب، فالدكتور رسام وعازف على آلة البيانو، وهو أديب الصحافة والصحافي الأديب، ورجل السياسة التي خاض غمارها وسبح بين أمواجها منذ منتصف الستينيات إلى اليوم انطلاقا من هيئة الأركان للبحرية الوطنية إلى قمة الهرم في رئاسة الجمهورية".

"مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد) وحقوق الإنسان"

في إطار الاحتفال بالذكرى الـ 60 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نظمت كلا من لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجمالية ولجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات للمجلس الشعبي الوطني، يوم الاثنين 22 ديسمبر 2008، يوما دراسيا حول موضوع "مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد) وحقوق الإنسان"، بمقر المجلس، وذلك بمشاركة شخصيات وطنية ودولية ناشطة في مجال حقوق الإنسان.



أكد المشاركون، خلال اللقاء، على أهمية تكريس الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في القارة الإفريقية، وشددوا على ضرورة تجنيد كافة الجهود والطاقات من أجل تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان الذي تتطلع إليهما شعوب القارة.

وفي نفس السياق، أشار المشاركون إلى مختلف الآليات التي تبنتها الدول الإفريقية في مجال حقوق الإنسان، على غرار الآلية الإفريقية للتقييم من قبل الخبراء، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والبروتوكول الخاص بحقوق الإنسان، ومحكمة العدل الدولية، وكذا الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل.

وأوضح السيد رقيق بن ثابت، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجمالية بالمجلس الشعبي الوطني، أن مبادرة النيباد تولى أهمية كبيرة لمسألة حقوق الإنسان، والحريات، باعتبارها أصبحت اليوم مقياسا من أهم مقاييس الديمقراطية ودولة القانون.

موضحا أن العدالة، والمساواة، والتسامح، واحترام الأديان، وعدم التمييز في العرق والدين، واللغة، واحترام كرامة الإنسان، وترقية حقوقه باتت أمور أساسية لا غنى عنها.

وأكد ذات المتحدث، أن الجزائر، باعتبارها من

وأشاد رئيس اللجنة بالقرار السياسي الشجاع والحكيم للسيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية، من خلال مسار المصالحة الوطنية واسترجاع الوئام والأمن والسلم. مشيرا إلى أن تأثير هذه المبادرة جعل دول القارة، تولى عناية كبيرة لمسألة الحكم الراشد، والشراكة، وتعزيز دولة الحق والقانون، ورعاية حقوق الإنسان.

ومن جهته، شدد السيد عبد الأحد جمال الدين، رئيس لجنة حقوق الإنسان والشعوب في البرلمان الإفريقي، على ضرورة تحمل المجتمع الدولي المسؤولية في تسوية النزاعات في القارة وتحقيق الأمن فيها. داعيا في ذات المقام، إلى التوقف عن تسييس حقوق الإنسان في القارة والكيل بمكيالين في بعض النزاعات. كما طالب في ذات الشأن المجتمع الدولي بتوفير الدعم الفني والتقني والمالي للدول الإفريقية لمساعدتها في تحقيق أهدافها دون التدخل في شؤونها الداخلية أو التنافس على خلق مناطق نفوذها واستنزاف ثرواتها.

ودعا رئيس لجنة حقوق الإنسان والشعوب في البرلمان الإفريقي، إلى ضرورة تكثيف الجهود لمحاربة العنصرية واحترام حقوق المهاجرين ومحاربة الفقر والجوع بطريقة جادة.

أما السيد محمد كمال رزاق بارة، الرئيس السابق للجنة حقوق الإنسان والشعوب بالبرلمان الإفريقي، فقد أكد أن مبادرة النيباد تمثل صخرة إفريقية للخروج من المقاربات المبنية على انتظار الخبرة، والمساعدات الغربية بل الربط بين الديمقراطية والتنمية والحكم الراشد.

كما حمل ذات المتحدث كل الأطراف مسؤولية ما يحدث اليوم في القارة الإفريقية من نزاعات واقتتال داخلي (دارفور والكونغو الديمقراطية والصومال) وإحصاء ثلثي سكان القارة تحت عتية الفقر، هذا إلى جانب مشكلة الهجرة غير الشرعية، والعجز في الأداء الديمقراطي....

نظمت المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، بالمجلس الشعبي الوطني، يوم الثلاثاء 23 ديسمبر 2008، يوما برلمانيا حول ظاهرة العنف في الملاعب، وذلك تحت شعار "قف.. لا للعنف.. نعم للروح الرياضية". وهذا بحضور عدة شخصيات، على غرار السيد هاشمي جيار، وزير الشباب والرياضة، والسيد عز الدين ميهوبي، كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالاتصال، والعديد من المسيرين والمدربين واللاعبين القدامى.

أكد السيد ميلود شرفي، رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، في افتتاح الجلسة، على ضرورة تضافر جهود جميع الأطراف، والمؤسسات للحد من خطورة وباء العنف في الملاعب الجزائرية، الذي توسع بشكل كبير في المدة الأخيرة.

وفي نفس السياق اعتبر السيد هاشمي جيار، وزير الشباب والرياضة، أن اتخاذ إجراءات وقائية هو الوسيلة الأنجع لوضع حد لهذه الظاهرة. وأكد على ضرورة التحكم في نشاط المناصرين وتحسين الشؤون الرياضية من طرف المؤسسات المعنية، بالإضافة، إلى إجراءات تحسيسية ملموسة لدى الشباب عن طريق التشاور، مشيرا إلى الدور الرئيسي الذي يمكن لوسائل الإعلام أن تلعبه في المجال.

من جانبه، تعرض السيد عز الدين ميهوبي، كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالاتصال، إلى مختلف أشكال العنف المسجلة عبر مختلف ملاعب العالم، قبل أن يقدم مقترحات للحد من هذه الظاهرة الخطيرة، على غرار إنشاء محاكم خاصة بعنف الملاعب، إنشاء جهاز شرطة خاص بهذه الآفة، تكييف الهياكل الرياضية مع طاقة الاستيعاب، التزام وسائل الإعلام بالعمل الاحترافي، وكذا القيام

يوم برلماني بالمجلس الشعبي الوطني تحت شعار: "قف.. لا للعنف.. نعم للروح الرياضية"



لعلاج هذه المعضلة.

في حين، أن السيد محمد فيجي، رئيس لجنة التربية بالمجلس الشعبي الوطني، أوضح دور المدرسة في هذا الإطار. وفي نفس السياق، قام الدكتور بوداود عبد اليمين بتحليل عدة نقاط هامة في الموضوع، معللا مداخلته بالأرقام، مقترحا في الأخير مختلف الطرق الوقائية الممكن انتهاجها.

وقد ساهم العديد من المتدخلين، لا سيما، اللاعبين القدامى أمثال بلومي، وطالبي، ويوقادوم، والفنان مسكود، إلى جانب حنصال، وبرقي من سلك التحكيم، في إثراء النقاش، واقتراح عدة آليات قد تساهم في الحد من ظاهرة العنف في الملاعب الرياضية، بشكل تبقى فيه الرياضة دوما فرصة للفرح والتسلية وليس العكس. فمن المؤسف أن تحصي ملاعبنا صورا تتنافى مع قيم الروح الرياضية التي يرتكز عليها أي نشاط رياضي.

للإشارة، كان اللقاء فرصة لتكريم بعض ضحايا العنف في الملاعب، وبعض الرياضيين القدامى. كما نظم، على هامش اللقاء، معرض لصور المنتخب الوطني، وأخرى لظاهرة العنف في الملاعب الجزائرية.

بحملات تحسيسية، ومنع الأطفال من الدخول إلى الملاعب.

بعد عرض شريط مصور لعدة أعمال شغب جد مؤثرة، حدثت في الملاعب الجزائرية في السنوات الأخيرة، أكد السيد مصطفى براف، رئيس اللجنة الأولمبية الجزائرية، أن هذه الظاهرة تستوقف كل الأطراف المعنية وخاصة الأندية، ولجان الأنصار، والمسيرين، وعلى وجه الخصوص اللاعبين، والمدربين.

أما السيد عبد الحميد حداج، رئيس الاتحادية الجزائرية لكرة القدم، فقد أوضح أن العنف في الملاعب آفة متجذرة في المجتمع بالدرجة الأولى، ولا تخص عالم كرة القدم بشكل خاص. الأمر، الذي يجعل الجميع مسؤول عنها، ومن ثم، وجب مشاركة كل الأطراف في محاربتها. مؤكدا بالأرقام أن مسؤولي كرة القدم غير قادرين على اجتثاث الآفة لوحدهم، مع العلم أن هناك 1550 فريق مشكل من أربع فئات. وفي نهاية كل أسبوع هناك ما يقارب عن 2000 مقابلة أي حوالي 70000 مقابلة سنوية.

كما أشار السيد بن ضيف الله فرحات، رئيس لجنة الشباب والرياضة بالمجلس الشعبي الوطني، إلى ضرورة اتخاذ إجراءات وقائية



الصراق البرلمان يقر الاتفاقية الأمنية مع واشنطن بالأغلبية

صوت مجلس النواب العراقي بالأغلبية على الاتفاقية الأمنية التي وقعتها الحكومة مع الولايات المتحدة الأميركية، وأحالتها عليه من أجل المصادقة. وبعد قليل من بدء النواب مناقشة الوثيقة تحول بعضهم إلى مناقشة الاتفاقية الأمنية بندا بندا قبل أن يجري التصويت عليها بأغلبية 149 نائبا ومعارضة 35 وسط هتافات النواب خاصة من التيار الصدري.

وكان رئيس البرلمان محمود المشهداني قد أشار إلى أن الجو العام يتجه نحو المصادقة على الاتفاقية، وأنه تم التغلب على معظم نقاط الخلاف والصعوبات التي تعترضها.

وتحل هذه الاتفاقية محل تفويض أممي يحكم وجود القوات الأميركية البالغ عددها 150 ألف جندي في البلاد، ينتهي أجله نهاية هذا العام. وتنص الاتفاقية على انسحاب تدريجي للقوات الأميركية في أفق انسحاب كلي عام 2011. لكنها تواجه انتقادات من عدة قوى سياسية اعتبرتها "تمديدا للاحتلال الأميركي للعراق".

وكان مكتب المشهداني أعلن أن رئيس الجمهورية جلال الطالباني ومجلس النواب أجريا ما وصفها بمحادثات اللحظة الأخيرة مع معظم الكتل السياسية للتغلب على الاعتراضات المتوقعة.

مطالب باستفتاء

بعد استبعاد التوافق من صناعة القرارات مستقبلا.

وذكرت رويترز أيضا أن نحو 136 نائبا من التكتلات الشيعية والكرديّة بالبرلمان الذي يضم 275 مقعدا، يؤيدون الاتفاقية التي تحتاج أغلبية بسيطة تتمثل في 138 صوتا بما يجعل موافقة التوافق أمرا حيويا. في غضون ذلك اعتبر برهم صالح نائب رئيس الوزراء أن بغداد بحاجة إلى دعم عسكري أميركي لبعض الوقت، وحذر من أنه "إذا لم يتم التوقيع على الاتفاقية فإن البلاد ستمضي إلى مصير مجهول".

وكانت جبهة التوافق العراقية قد طالبت بضمانات فيما يتعلق بإجراء استفتاء عام على الاتفاقية ضمن مجموعة من الإصلاحات السياسية، وقال المتحدث باسمها سليم الجبوري إن الوضع يتوقف على أمرين أحدهما اقتراح إصلاح سياسي يجري التصويت عليه برلمانيا قبل التصويت على الأمنية، والثاني ضمان التصويت على الاتفاقية في استفتاء. غير أن المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ توقع موافقة الجبهة على الاتفاقية، وتحدث لوكالة رويترز عن تأكيدات



ذلك سيجبر الأحزاب الرئيسية على السعي لتشكيل حكومة ائتلافية وأنه من المتوقع أن يكون للأحزاب الصغيرة أيضا دور في المناقشات التي ستجري فيما يتعلق بهذا الشأن.

الوطني الذي يمثل يمين الوسط والموالي للغرب فإنه جاء في المركز الثالث بحصوله على أكثر من 18٪ من الأصوات وأشار الراديو إلى أنه لم يحصل أي حزب على الأصوات التي تكفي لكي يحكم بمفرده وأن

لرومانيا الشيوعيون السابقون في رومانيا يفوزون في الانتخابات البرلمانية

أعلن الحزب الديمقراطي في رومانيا عن فوزه في الانتخابات البرلمانية التي أجريت يوم 30 نوفمبر 2008 وأوضح راديو "صوت أمريكا" الذي أورد النيبأ أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي ذي الميول اليسارية فاز بمعظم الأصوات بعد حصوله على حوالي 33٪ منها ويشار إلى أن هذا الفوز لا يعني أن الشيوعيين السابقين سيطرون على الحكومة الجديدة في رومانيا. فقد أعلنت لجنة الانتخابات في رومانيا أن الاشتراكيين الديمقراطيين حصلوا على أكثر من ثلث الأصوات بقليل، وأنهم تقدموا بأقل من واحد في المائة على أقرب منافسيهم وهو الحزب الليبرالي الديمقراطي المعارض أما الحزب الليبرالي



الخاصة" للسيد حمدي باشا عمر، باحث في العلوم القانونية والقضائية.

"عملية تعديل قانون الإجراءات الجزائية بين الإثراء التشريعي والتطبيق القضائي، للأستاذ عبد المجيد جباري، باحث في العلوم القانونية والقضائية.

تعديل الدستور

أصدر مجلس الأمة في نهاية شهر ديسمبر 2008 وثيقة خاصة حول تعديل الدستور، تضمنت المراحل التي مرت بها هذه العملية الهامة منذ إعلان السيد رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة عن تعديل جزئي ومحدود بمناسبة افتتاح السنة القضائية بتاريخ 29 أكتوبر 2008 وإلى غاية المصادقة على مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري في جلسة برلمانية عامة عقدها البرلمان المجتمع بغرفتيه برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس البرلمان بتاريخ 12 نوفمبر 2008 بقصر الأمم بناي الصنوبر



الفكر البرلماني في عددها 21

في عددها الـ 21 تضمنت مجلة "الفكر البرلماني" عدة دراسات وبحوث برلمانية منها:

"مجالات العلاقة الوظيفية بين البرلمان والحكومة في الجزائر على ضوء التعديل الدستوري" لوسيلة وزاني، محامية وباحثة في العلوم القانونية

"تأثير النظام الإجمالي على رقابة المجلس الدستوري للأستاذة نفيسة بختة والدكتور عمار عباس من المركز الجامعي بمعسكر

"مقاربة حول آليات الإصلاح السياسي في العالم العربي" للأستاذ الدكتور مسعود شيهوب، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني، وأستاذ في القانون العام والعلوم السياسية بجامعة قسنطينة.

"براءة الاختراع في ضوء القانون الجزائري في ظل رهانات وتحديات العولمة" لصمهان مفيدة آيت بلقاسم، باحثة في العلوم القانونية وإطار بمجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي.

"سلطات القاضي الإداري في عملية نزع الملكية الخاصة من أجل المنفعة العمومية" للأستاذ حططاش أحمد، باحث في العلوم القانونية

"الحماية القانونية الوطنية والدولية لذوي الاحتياجات

مسيرات التضامن في الجزائر



آلام غزة معبر للتحرير والاستقلال



جديد للوزراء سيحدث تغييرا في البلاد إلى الأفضل وأعرب عن ثقته في أن الأزمة السياسية الطويلة التي شهدتها تايلاندا خلال السنوات القليلة الماضية ستنتهي بهذا التغيير الذي حدث في الحكومة مشيرا إلى أنه يتعين بعد ذلك إعادة توحيد البلاد مرة أخرى. وهذا وقد تظاهر مؤيدو رئيس الوزراء التايلاندي المخلوع تاكسين شيناواترا - الذي أطيح به في انقلاب عسكري غير دموي عام 2006 - أمام مبنى البرلمان احتجاجا على اختيار فيشاشيفا رئيسا للوزراء.

ابهيسيت (44 سنة) زعيم الحزب الديمقراطي على 235 صوت في البرلمان مقابل 198 صوت تحصل عليها الجنرال في الشرطة براشا برومونغ زعيم حزب "بيوابيندين". وقال رئيس البرلمان شاي شيدشوب "لقد تحصل ابيهيسيت على أكثر من نصف الأصوات ولهذا أعلن أن ابيهيسيت قد انتخب رئيس وزراء جديد".

وأعلن متحدث باسم الحزب الديمقراطي المعارض في تايلاندا بونراناج سموثارك أن اختيار البرلمان التايلاندي لأبيهيسيت فيشاشيفا زعيم الحزب كرئيس



عين البرلمان التايلاندي زعيم المعارضة ابيهيسيت فيشاشيفا رئيسا للوزراء بعد حصوله يوم 15 ديسمبر 2008 على أغلبية أصوات أعضاء البرلمان. وقد تحصل

البرلمان يعين زعيم المعارضة رئيسا للوزراء

تايلاندا

وذكرت مصادر صحفية أن القوات الألمانية ستشارك في أول عملية بحرية من نوعها ينظمها الاتحاد الأوروبي الذي يضم 27 دولة وتهدف إلى توفير الحماية للسفن التي تنقل المساعدات للصومال وللسفن المدنية. وتعمل قوات ألمانية في منطقة القرن الإفريقي في إطار عملية تقودها الولايات المتحدة وقامت بمساعدة السفن التي تعرضت للهجوم. غير أن وزارة الدفاع الألمانية تقول أن المهمة لم تسمح لهم سوى بتقديم مساعدة طارئة وليس استهداف القراصنة بشكل مباشر.

يذكر أن مجلس الأمن صوت بالاجماع يوم 16 ديسمبر على قرار يقضي بتفويض الدول بشن هجمات برية وجوية على قواعد القراصنة في السواحل الصومالية حيث اختطف القراصنة أكثر من 40 سفينة هذا العام.



أكدت مصادر صحفية أن البرلمان الألماني وافق يوم 19 ديسمبر 2008 على إرسال نحو 1400 جندي وفرقاطة إلى خليج عدن في إطار عملية للاتحاد الأوروبي لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال.

البرلمان يعلن عن إرسال 1400 جندي لمكافحة القرصنة في سواحل الصومال

ألمانيا



60 يوم بعد الأول من جانفي القادم إذا لم تجد وسيلة جديدة لتمديد هذه المهام.

أفغانستان. ويتعين الآن على براغ سحب قواتها المؤلفة من أكثر من 500 عسكري والتي تعمل تحت قيادة الولايات المتحدة والطف الأطلسي في أفغانستان في غضون

أكد مجلس النواب التشيكي يوم 19 ديسمبر 2008 رفضه لمشروع قرار لتمديد وتوسيع الوجود العسكري التشيكي في أفغانستان. وذكرت مصادر إعلامية أن الحكومة التشيكية أخفقت بفارق صوتين في الحصول على الأصوات المطلوبة وعددها 101 في مجلس النواب الذي يضم 200 عضو للموافقة على جميع المهام العسكرية الخارجية لتشيكيا.

وتشغل حكومة رئيس الوزراء التشيكي ميريك توبولانيك المؤلفة من ثلاثة أحزاب 96 مقعدا فقط في مجلس النواب بعد انشقاق أربعة أعضاء في الأشهر الأخيرة وكانت الحكومة التشيكية تنوي في إطار مشروع القرار الذي رفضه النواب إرسال 200 جندي إضافي إلى

مجلس النواب التشيكي يرفض تمديد قوة بلاده في أفغانستان

تشيكيا